



ظاهرة البطالة: الاسباب والآثار الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الكويت

د|محمد منيف العجمى

أستاذ علم الاجتماع المشارك، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
mohamedmanef92@gmail.com

تاريخ الإرسال: ٢٠٢٣/٤/٣٠
تاريخ المراجعة: ٢٠٢٣/٦/١٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٧/٤
تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٧/٥

المستخلص:

البطالة ظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات سواء كانت من المجتمعات الصناعية أو غيرها، وتختلف معدلات وأشكال البطالة من مجتمع إلى آخر، ولكن من المعلوم ووفق الاحصائيات المنصورة فإن البطالة السافرة تشكل معدلات مرتفعة في دول العالم النامي وبشكل خاص التي تتميز بالزيادة السكانية المرتفعة ويرتبط ذلك بشكل رئيس بمدى قدرة النظام الاقتصادي لتلك الدول على ايجاد فرص عمل حقيقة لفئات الشباب طالبي العمل ، غير ان الامر يختلف في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً وفي دولة الكويت بشكل خاص، حيث أنها تتميز باقتصاد يمكنه من ايجاد فرص عمل متعددة وقدرة على استيعاب كافة اعداد الشباب القادرين على العمل والمساعدين اليه ، يؤكّد على تلك الحقيقة ان النظام الاقتصادي في الكويت يتيح فرص عمل للعمالة الوافدة في شتى المجالات ، وتسهم العمالة الوافدة بنسبة كبيرة من العمالة في شتى قطاعات العمل والخدمات بدولة الكويت ، واذا كان هذا هو الواقع فان السؤال الرئيس الذي يمثل اشكالية الدراسة الراهنة لماذا تتوارد بطالة بين الشباب الكويتي؟ وما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على بطالة الشباب الكويتي؟

ولتحقيق السؤالين الرئيسين للدراسة فان الباحث اجرى دراسة ميدانية على طلاب الفرق النهائية بكليات جامعة الكويت للوقوف على اسباب وجود ونمو ظاهرة البطالة وكذلك لرصد الآثار الاجتماعية بمتغيراتها المتعددة المرتبطة بظاهرة بطالة الشباب في المجتمع الكويتي ، هذا وقد تعددت استجابات المبحوثين في الإجابة على توقعاتهم لفرص العمل بعد تخرجهم حيث البقاء لفترة من الزمن دون عمل، وقد ارتبط ذلك بعدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد تفضل أنواع معينة من الوظائف وأن الموروث الاجتماعي بفضل العمل الحكومي لضمان الراتب.

الكلمات الافتتاحية :

البطالة، طلاب الجامعة الكويتية ، الآثار الاجتماعية للبطالة.

مقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية فالبطالة تعني أو لا افتقاد مصدر للدخل يضمن مواجهة متطلبات الحياة من مسكن وملابس وغذاء ولو في حدود الدنيا، والتعطل يعني من ناحية أخرى افتقاد الأمل في المستقبل، والثقة في المجتمع، مما ينعكس في زيادة السلبية السياسية والانحراف في أنشطة متطرفة خارج الشرعية القانونية والبطالة - بصفة أساسية - تعني إهار طاقات المجتمع الاجتماعية المحتملة مما يزيد من قصور وسائل الإنتاج المادية في المستقبل.

وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن اهتماماً بالغاً على المستوى العالمي والمحلّي باعتبارها مشكلة أساسية وظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، حيث ذكرت منظمة العمل الدولية في أحد تقاريرها من أن عدد العاطلين عن العمل سيزيد بشكل إضافي بحوالي ١١ مليونا على الأقل في السنوات الأربع المقبلة، وأن النقاوت الاجتماعي في العالم سيتفاقم، وقد يتخطى عدد العاطلين عن العمل ٢١٩ مليون شخص عام ٢٠٢١، وقابل للزيادة.

الاطار العام للبحث أولاً: مشكلة البحث

يتميز الاقتصاد في دولة الكويت بتنوع الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي اتاحت فرص العمل لآعداد كبيرة من الدول العربية والasiوية والأوروبية ، ومن ثم فان فرص العمل في دولة الكويت تستطيع ان تستوعب كافة الشباب من المواطنين في الكويت وحينما نجد ان هناك اعداد من المتعاطلين من المواطنين في الكويت وان هذه الاعداد مؤهلة للزيادة في المستقبل فنحن امام مشكلة لا ترتبط بعدم وجود فرص للعمل بقدر ما ترتبط بمتغيرات اجتماعية وثقافية تمثل العامل الرئيس في بطالة الشباب وتأثير البطالة تأثيراً مباشراً وسلبياً على الحالة الاقتصادية للأفراد العاطلين عن العمل حيث ينخفض دخلهم (في حالة وجود تأمين بطالة) أو يصل دخلهم إلى الصفر (في حالة عدم وجود تأمين بطالة) وفي هذه الحالة يلجأون إلى إنفاق ما سبق أن ادخروه في الفترات السابقة، وبالتالي انخفاض مستوى الإنفاق يؤثر كذلك على صحة الأفراد مؤثراً بالسلب على إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى.

١. ومن جانب آخر فإن البطالة تمثل المستودع الذي يفرز العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة به، وعلى هذا فإن الدراسة حينما ترصد تلك المصاحبات المرضية لظاهرة البطالة فإنها تضع يدها على تفسير العديد من الظواهر المرضية المتنامية في المجتمع. وعلى ذلك فان التساؤل الاول الرئيس الذي يحدد مشكلة البحث يتمثل في ما العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في نمو معدلات البطالة بين الشباب الكويتي ؟ ويرتبط بهذا التساؤل تساؤل اخر يتمثل في ما الآثار الاجتماعية المتربطة على بطالة الشباب الكويتي ؟

ثانياً : تساؤلات الدراسة

١. ما المحددات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بنمو البطالة بين الشباب الكويتي ؟
٢. هل تسهم العمالة الوافدة في نمو معدلات البطالة بين الشباب الكويتي ؟
٣. ما هي الآثار الاجتماعية السلبية لبطالة خريجي الجامعة ؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية أن الدراسة تمثل إسهاماً في علم الاجتماع الاقتصادي، وهو فرع احتل أهمية متضاعدة في علم الاجتماع في السنوات الأخيرة، وذلك في ضوء ما يسود العالم من تغير في النظم الاقتصادية وتوجه غالبيتها نحو الخصخصة وترابع الدولة عن واحد من ابرز أدوارها في النصف الثاني من القرن العشرين، والمتمثل توفير فرص العمل من خلال مؤسساتها الإنتاجية والخدمية، وفي ظل توجه الدول نحو السوق الحر والرأسمالية في قطاع الإنتاج والخدمات، فكل دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي تضيف رصيداً نظرياً جديداً يسهم في إثراء البناء النظري.

الأهمية التطبيقية:

(١) من خلال مسح التراث الاميركي حول دراسات البطالة في المجتمع الكويتي فقد تلاحظ ندرة الدراسات الميدانية عن ظاهرة البطالة في المجتمع الكويتي، وتأتي هذه الدراسة لتكون من أولى الدراسات الميدانية التي تتناول ظاهرة البطالة في المجتمع الكويتي

(٢) على المستوى التطبيقي فإن مشكلة البطالة هي نتاج للعديد من المتغيرات المرتبطة بنظام التعليم، وكذلك القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وإذا كانت الدراسة تسعى إلى رصد هذا الواقع فإنها تعمل على تقديم رؤية علمية في تفسير نمو ظاهرة اجتماعية تمثل واحدة من التحديات المستقبلية التي تواجه المجتمع الكويتي.

(٣) وتأخذ الدراسة أهميتها من جانب أنها تتناول شريحة الشباب والجدير بالذكر أن أهمية الشباب في المجتمع تتبع من كونهم لا يشكلون قطاعاً مستقلاً عن بقية القطاعات وإنما يكونون قطاعاً أفقياً يدخل في تركيب مختلف القطاعات الرأسية (حسن محمد حسان وأخرون، ص ١٠٨)، كما أنهم يمثلون ثقلاً رئيسياً من حيث الكم والكيف سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

رابعاً - أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

١- تسعى الدراسة إلى الكشف المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بنمو البطالة بين الشباب الجامعي في الكويت

٢- تسعى الدراسة إلى الكشف عن دور الثقافة والقيم الحاكمة للسلوك الاجتماعي في المجتمع الكويتي في معدلات البطالة.

٣- تسعى الدراسة إلى رصد تلك العلاقة التي تربط بين البطالة والمشكلات الأسرية والاجتماعية.

خامساً. منهج وأدوات البحث:

قد اختار الباحث المسح الاجتماعي بطريقة العينة وذلك بالتطبيق على عينة من طلاب جامعة الكويت من الكليات النظرية والكليات العملية.

أدوات جمع البيانات

استمارة الاستبيان: - هي نموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، وقد قام الباحث بتطبيق الاستمارة عن طريق البريد الإلكتروني باستخدام قاعدة بيانات طلاب الجامعة في الكليات المختلفة واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي مثله في تويتر وانستجرام.

سادساً- عينة الدراسة: بلغ حجم العينة ٤٨٤ طالبة وطالب منهم ٦٤ في المستوى الثاني، وعدد ٢١٥ في المستوى الثالث، وعدد ١٢٣ في المستوى الرابع من طلاب وطالبات الكليات النظرية والعملية بجامعة

الكويت. هذا وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من ديسمبر ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٣ م. المفاهيم والإطار النظري للدراسة

البطالة:- تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتفى هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتنوع التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. وبما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدرًا أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغيراً أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع مشكلة وأهداف دراستنا. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة والمتعلقة بالوطن العربي بشكل عام

أولاً: مفهوم البطالة:- يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ، لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية ، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموماً والساحة العربية خصوصاً ، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

فهي تعد من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً على الاستقرار السياسي.

- إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم إمتحان أي مهنة" وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل (David "Dunod, Paris, ١٩٩٩e édition, PP: ٢١٣)
- إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيداً عن التأويلات الشخصية.

• وهناك التعريف الشائع للبطالة والذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده". (رمزي زكي: ١٩٩٧ ص ٣٩)

وبإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي :- (رمزي زكي ، ١٩٩٧ ص ١٥-١٦)

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويسوا من كثرة ما بحثوا ، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، ويكون عددهم كبيراً خاصة في فترات الكساد الدولي.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم ، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض وغيرها من الأسباب.
 - العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
 - الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا علي التقاعد.
 - الأشخاص القادرين علي العمل ولا يعملون مثل الطلبة ، والذين بصدور تنمية مهاراتهم.
 - الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
 - الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- وعليه يتبيّن أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يُعد ضمن دائرة العاطلين. فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة المتعطلين فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لابد أن يجتمع شرطان أساسيات وهما :- (جيمس جوارتنى، ريتشارد ستروب ، ت : عبد الفتاح عبد الرحمن وأخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٦)
- (١) أن يكون قادراً على العمل وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضى.
 - (٢) فهو أن يبحث عن فرصة للعمل وبالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات من هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه، كما يخرج أيضاً بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً نتيجة لفشلهم السابق في الحصول على عمل ، وكذلك يخرج من دائرة العاطلين أولئك الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء يجعلهم في غنى عن العمل .

أنواع البطالة :-

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي :-

- (أ) **البطالة الاحتكاكية** : هي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني . يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال ، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل . (جيمس جوارتنى، ريتشارد ستروب : الاقتصاد الكلى ت : عبد الفتاح عبد الرحمن وأخرون ، ، ص ٢٠٢)

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر ، وعندما تقرر ربة البيت مثلاً الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتها. (رمزي زكي : ١٩٩٧، ص ٣٠) تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن وخريجي المدارس والجامعات.....إلخ.

ومن ما سبق ذكره يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.

- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصيص الدقيق. (شير الدباغ وعبد الجبار الجرمود ، الأردن ، ٢٠٠٣، ص ٣٩١)

- التغيير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متعددة ومتعددة باستمرار.

(ب) **البطالة الهيكيلية** إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين ، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . ويمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة وممتددة في أقاليم البلد الواحد.

وقد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة ، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة. (البشير عبد الكريم : ٢٠٠٤، ص ٥٢)

وتعرف البطالة الهيكيلية أيضاً على أنها " البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيعقوى العاملة وهيكل الطلب عليها". (بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود ص ٩٣)

ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكيلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة.

هذا الانتقال أفقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكيلية طويلة المدى. (رمزي زكي ، ١٩٩٧، ص ٣٢)

(ج) **البطالة الدورية أو الموسمية** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمل وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكمashية في الاقتصاد المعنى بالظاهرة.

وهذا يعني أن البطالة الموسمية تعادل الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل . ((بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود : ص ٣٨٠))

وهذا يؤكد أن البطالة الموسمية تعتبر إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً.

فمستوى التوظيف والاستخدام يتقلب مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكمash والتتوسيع فالتوظيف يزيد خلال فترة التوسيع وينخفض خلال فترة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية . إضافة لما تم تحديده من أنواع البطالة ، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة :-

(أ) **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية**: - البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقدر على العمل عند مستوى أجر سائد ، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكيلية أو احتكارية.

(ب) **البطالة الموسمية وبطالة الفقر** : - تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل : الزراعة ، السياحة ، البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ، وهذا ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية ، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير

البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهمكة اقتصادياً.

(ج) **البطالة الطبيعية** :- تشمل البطالة الطبيعية كلاً من البطالة الهيكيلية والبطالة الاحتاكية وعند مستوى العمالة الكاملة ، ويكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه ، أي أن عدد الباحثين عن العمل يكون مساوياً لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

فمن الملاحظ أنه عندما يتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي ، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي ، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية .

(د) **البطالة المقنعة والبطالة السافرة** تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المستغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه ، فهم عاطلون تماماً عن العمل ، وقد تكون البطالة السافرة احتاكية أو دورية . (رمزي زكي: ١٩٩٧، ص ٣٣)

الاتجاهات والنظريات المفسرة لمشكلة البطالة :-

(أ) النظرية الاقتصادية والبطالة :

• **البطالة عند الكلاسيك** :-

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل ، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبرامك رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية ، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام ، الذي يعني أن " كل عرض سعى يخلق الطلب المساوي له " أو ما يسمى بقانون المنافذ عند " ساي ". (أحمد رمضان، ٢٠٠٤)

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقابلة ولا مكان للنقد فيه ، بمعنى آخر: تساوي الادخار والاستثمار وإستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح بسبب ارتفاع الأجور، وهو ما يعني أن القائمين على خطط الاستثمار لن يرفعون من مستوى استثماراتهم القادر على زيادة التشغيل تجنباً لتضخيم التكاليف ، وتعزى البطالة أيضاً في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع من مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزاً لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل ، خصوصاً في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائد. (رمزي زكي: ١٩٩٧، ص ١٨٠)

كل هذا يجعلنا نستنتج أن الأجور عامل أساسي في آليات سوق العمل ، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل في آن واحد.

• **البطالة عند النيوكلاسيك** لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل .

ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها : تجانس وحدات العمل ، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل : بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق .

• البطالة في الفكر الماركسي :- ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ، ونادرة الواقع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب ، وكل بطالة هي ناتجة عن : الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية (Les progrès Techniques) أما بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ما هي إلا ظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة ، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج . أي أن، الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور وما يزيد الأزمة تقافماً هو " أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (C/v) إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة ، فتلقى بالعمل إلى البطالة ، مما يعني فقدان العامل لقمة شرائه". وعليه فإن " البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم".

أما بالنسبة لحجم التشغيل فإنه يرتبط أساساً بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل ، إذ أنهم يحولون دون انخفاضه من خلال زيادة إنتاجهم الشيء الذي يؤدي إلى فائض في الإنتاج ، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور .

وبالتالي فإن العمل سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه ، بمعنى أنه ينتجون بأنفسهم أداة إhaltتهم للبطالة. (رمزي زكي: ١٩٩٧، ص ٢٣٦-٢٤٨)

• تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية :- يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق العمل والخدمات، وسوق النقد في آن واحد إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدالة الدخل ، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي . أي أن انخفاض معدل الأجر الحقيقي يمكن أن يتيح ارتفاعاً في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة ، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي (W) ، لأن العمل يقعون في فخ الوهم النقدي ، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهفهم لمستوى الأسعار . (رمزي زكي ١٩٩٧، ص ٢٩٣)

وقد أكد "كينز" أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويًا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة ، وعدم كفاية الطلب على البضائع ، ما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آلياً. من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة ، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمل، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق .

وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي :-

- لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جداً ، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي ، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية.

فالكلاسيك والنيوكلاسيك ينظران إلى الأدخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي . أما كينز فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهم، وبالتالي فإن كل اختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع الكساد، وفي حالة افتراض أن حجم الأدخار أكبر من حجم الاستثمار، فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد

مخزون السلع ويتراكم، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي ينتج عنه انخفاض في الأرباح وفي الناتج ، وبالتالي تزايد الطاقة العاطلة وتحدث بطالة، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني . (ديفيد أشانون : ، ت : صلاح محمد سليمان عزب، ٢٠٠٨، ص ١١)

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من حجم الادخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي وعليه سوف ينخفض مستوى مخزون السلع، وتزايد المبيعات ، وترتفع الأسعار والأرباح، وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها وهذه الانتعاش في الاستثمار سوف يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة، ولرفع مستوى الاستثمار يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص، ويرى أيضاً أن نقص الاستخدام ليس عرضاً ، بل ممكناً وغالب الواقع، وبالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار لأن المستثمرين هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي، ويقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج واليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما يجب، من خلال النقاط الثلاثة التالية :

توظيف كل المدخرات في شكل مشاريع تتيح فرص عمل جديدة.

- إتاحة الفرصة للمدخرين لاستثمار أموالهم في المشاريع.

- التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر، لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجاً أم لا.

وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أو قاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل مقابل ذلك، لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز: " إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خندق في الأرض ، وردمها من أن يبقوا بدون عمل " ، لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية لأن الدخل كفيل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم حسب رأي كينز.

وعليه فإن البطالة الكينزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي ، وبالتالي فإن أرباب العمل في مواجهة مع قيد التوظيف .

وإذا كان كينز قد أوضح أثر نمو الاستثمار على الدخل ، فإن الكينزيين الجدد حاولوا تجديد معدل النمو الضوري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية ، انطلاقاً من نماذج النمو الكينزية مثل : نموذج هارود، كالدور، جون روبنسون، وغيرهم، والتي استخدمت أدوات التحليل الرياضي في بناء وتحليل هذه النماذج، مع إعطائهم بعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظواهر الاقتصادية. (أحمد الأشتر، ١٩٩٦، ص ٣٧)

وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي : " البحث عن المعدل الذي يتبعه نمو الدخل على المدى الطويل للمحافظة على التوظيف الكامل وتجنب البطالة والكساد". (عدنان عباس علي، ٢٠٠٦، ص ١٦٠)

وأخيراً نجد أن هناك من الاقتصاديين من يعارض طريقة النظريات التي تشكل فكر كينز الأساسي أمثل: (Robert M.Sollow, Frank Hann, Christopher Dow's Keynes) حيث يقولون أن المرونة المطلقة للأجر النقدي Nominal Wage قد تؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل الأخرى والتي قد لا تؤدي إلى حل مشكلة البطالة وبالتالي فإنه من الخطأ أن تعرف المرونة التامة للأجر النقدي بأنها الحل لمشكلة البطالة من خلال تحقيق التوظيف الكامل . (ضياء جعید الموسوي، ٢٠٠٧، ص ٤٢)

• تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيلبس:-

يركز اهتمام فيلبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من ١٨٦١م حتى ١٩٥٧م، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة ، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتاسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية والعكس بالعكس.)٤٥-٣٩، P.P.٢٠٠٢ Philip Arestis and Malcom Sawyer (

و على هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناظرة بين المؤشرين، وهو ما يعني "وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة".

وقد ساهمت أبحاث كل من ر.لبيسي- ١٩٦٠ R.lipsey وبول سامويلسون P.Samuelson وسولو R.M.Sollow بتطوير هذه الفكرة ، إذ امكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو ما يفسره منحنى فيلبس الذي يمكن من خلاله استخلاص ما يلي :-
أن ثمن خفض معدل البطالة هو ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم.

و على هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختر النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما. لكن ومع بداية السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة. الشئ الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معاً أو ما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation) .

• **تفسير البطالة في النظريات النقدية :-** يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة ، وأن علاجها يمكن في استخدام أدوات السياسة النقدية ، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال (هوتري Howtrey، فيكسل Wiskell) من مدرسة شيكاغو . (أحمد أبو الفتوح : ١٩٩٨، ص ١٣)

فهو يعطون النقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي ، ويقولون أن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد تكون ناتجة عن عرض النقود، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل ، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم. (جلال أمين : ١٩٩٧، ص ٤٠)

ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانت البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل ، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية.

وبالتالي فالبطالة في نظرهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم ويررون أن مواجهة البطالة يمكن في :- (جلال أمين : ١٩٩٧، ص ٤٤)

" عدم تدخل الحكومة لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها عبر آليات السوق" ، حيث يرى فريدمان أنه لا يوجد منحنى فيلبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير ، أما في الأجل الطويل فإن هذا المنحنى يأخذ شكلاً مستقيماً عمودياً يحدد معدل بطالة طبيعية ، ويتميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير.

• **تفسير البطالة وفقاً لنظرية رأس المال البشري :-** من مؤسسيها (Beher Shult) خلال السبعينيات وبالتحديد في عام ١٩٦٤م. إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها

قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن ، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم ، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة .
وعلية فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس بمن يشرفون عليها. (محمود عباس عابدين، ٢٠٠٠، ص ٣٦)

تفسير البطالة وفقاً لنظرية تجزئة العمل :- ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد (D.B Doernberg, M.piore) في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال السبعينيات ، التي تفتر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة ، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي :- (محمد عدنان وبيع ، ٢٠٠١ ، ص ٦٩ - ٧٣).

- (١) السوق الداخلية.
- (٤) السوق الثانوية.
- (٢) السوق الخارجية.
- (٥) السوق الرئيسية.
- (٣) السوق الأولية.

نظرية البطالة الهيكلية :- ظهرت هذه النظرية لتفصير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة ، فقد تعرضت بعض الفئات من العمالة لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الأساليب الحديثة في الفنون الإنتاجية ، في حين ظهر فائض في فرص العمل المتاحة في أعمال ومهن أخرى. وقد فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها :-

(١) عدم القدرة على الانتقال بمروره من مكان لآخر. (ورسيك : البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، ترجمة : جامعة كاربنوس ، ١٩٩٦ ، ص ٣٥)

- (٢) الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمل.
- (٣) عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

نظرية اختلال التوازن :-

ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي (E.Malinvand) كمحاولة لتفصير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات. ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما : سوق السلع وسوق العمل .

وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير ، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود.

ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى البطالة الإجبارية . ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل ، وإنما تسعى أيضاً لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع ، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما : (خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي : ٢٠٠٠ ، ص ٣٤ - ٣٦)

- **النوع الأول** : ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

- **النوع الثاني** : في هذه الحالة تقرن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها ، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقة للعمال ، مما يدفع المستخدمين

إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات ، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي .

ومن ما سبق يتضح لنا أن موضوع البطالة ظل محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعدد المدارس التي ينتمون إليها واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور التي عايشوها ، بل إمتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية وحتى رجال السياسة في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البديل الممكنة لمعالجة هذه المشكلة التي باتت تهدد استقرار واستمرارية هذا العالم.

الملامح الاجتماعية والديموغرافية لمجتمع الكويت

إن وضع السكان في أية مجتمع لا يبقى ثابتاً، بل يشهد تغيراً مستمراً سواء في أعدادهم أو خصائصهم وسماتهم، مما يعكس على مستوى الإنتاجية، ومن ثم النمو الاقتصادي بالسلب أو بالإيجاب (الشتوى، ٢٠١٤، ٢٨١). ومنذ عقود ماضية كان الخليج العربي عبارة عن مساحة واسعة من الصحراء، وقد اعتمد الاقتصاد في العديد من مدن الخليج على التجارة الإقليمية مع تركز المدينة هيكلياً حول الموانئ التجارية، إن الخليج كما نعرفه اليوم والذي يتميز بأفاق مستقبلية ورفاهية لا مثيل لها هو نتيجة لخطط التنمية السريعة التي تم تمويلها من خلال الثروة النفطية (Hamza, 2015, 82).

ومن الجدير بالذكر أن الوضع السكاني في المجتمع الكويتي يمر بظروف مختلفة، ولعل إحدى أبرز الإشكاليات الداخلية التي تواجهها الكويت في المرحلة الحالية هي الخلل في التركيبة السكانية، فالقضية السكانية لا ينظر إليها على أنها ارتفاع في الكثافة أو في عدد الأفراد على المساحة المقطونة، بل ينظر إليها على أنها – بتركيباتها المختلفة وأبعادها – قضية جوهيرية في استقرار المجتمع (الكتيري، ٢٠٠٦، ٨٢).

وقد بدأت الهجرة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي المجاورة في النصف الثاني من القرن العشرين، واستمرت في الزيادة في القرن الحادي والعشرين، ومع اكتشاف النفط في الثلاثينيات مرت الكويت بتحول اقتصادي كبير من صحراء قليلة السكان إلى مدينة مزدهرة، وسرعان ما أصبحت المنطقة جاهزة للتنمية. وكانت المشكلة الرئيسية هو الافتقار إلى السكان الأصليين العاملين بما يكفي لتلبية متطلبات المعدل المرتفع للتنمية الاقتصادية (Andrzej Kapiszewski, 2001, 37). ولتلبية هذه الحاجة، اتجهت الكويت وغيرها من دول الخليج العربي إلى البلدان الغنية بالعمالة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Stanley John , 2015, 236).

ولقد غيرت هجرة العمالة التركيبة السكانية العرقية للدولة، ويشكل الآسيويون غير العرب أعلى نسبة من العمالة الوافدة في الكويت يليهم العرب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ILO, 2009, 19). وقد زادت تدفقات المهاجرين إلى منطقة الخليج وخاصة الكويت بعد عام ٢٠٠٣ ، مما أدى إلى وجود استثمارات كبيرة في مختلف المشروعات وزيادة الحاجة إلى عمال على جميع مستويات المهارة، حيث أدت الفروق في الأجور بين البلدان المرسلة والمستقبلة والرواتب الأعلى المُعفاة من الضرائب الممنوحة للمهنيين إلى هجرة المواطنين (Shah , Fargues, 2018m 155).

ومما لا شك فيه أن الخلل في التركيبة السكانية يشتمل على العديد من المؤشرات بعضها يتعلق بخصائص التركيب العمري مثل ارتفاع نسبة السكان من الشباب وبعضها يتعلق بنسبة النوع والمرتبط باختلال نسبة الذكور للإناث أو العكس، وبعضها من حيث نسبة المواطنات بأن تزداد نسبة المهاجرين لمستوى قد يفقد الدولة هويتها، وبالتالي يؤثر في التوازن السكاني المعطل. وقد أدى الخلل في التركيبة السكانية إلى آثار على كافة الأصعدة من ارتفاع معدلات البطالة بين السكان وخاصة فئة الشباب وارتفاع تحويلات العمالة الوافدة إضافة إلى الضغط على الخدمات والمرافق الحكومية. ولذا تهدف السياسة السكانية في الكويت إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية بما يضمن أن يعيش سكان الكويت حياة كريمة وتحسين قدراتهم وتوسيع نطاق خيارتهم، وزيادة مستوى مشاركتهم في تنمية وتقدم المجتمع الكويتي.

إن من أهم الظواهر السكانية التي يعاني منها العالم النامي زيادة معدلات النمو السكاني بصورة سريعة وبشكل مرتفع، ولم تسلم الدول النفطية ومنها الكويت من هذه الظاهرة، لكن بروز اختلاف نوعي في الظاهرة بين الدول النامية الفقيرة وتلك الغنية منها، حيث تعاني المجموعة الأولى بصورة مباشرة من ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وارتفاع معدلات الوفيات وخاصة في السنوات الأولى من الحياة، وجاء هذا الوضع نتيجة تدني المستوى المعيشي بصورة عامة بسبب انخفاض مستوى الحياة الاجتماعية.

على النقيض من ذلك تحيط دول العالم النفطيّة (الغنية) بما فيها الكويت بمستوى اقتصادي – اجتماعي يضاهي أحياناً ما هو قائم بالدول المتقدمة، كما تحيط هذه الدول بمستوى اقتصادي عال إذا ما استخدمت المعايير الاقتصادية المختلفة (الناتج القومي أو الناتج المحلي)، ونتيجة لظروف الرخاء الاقتصادي فقد ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية بين السكان المحليين بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وانخفاض معدلات الوفاة بين جميع الأعمار من جهة أخرى. كما أن معدل النمو السكاني قد تأثر بصورة مباشرة من ارتفاع معدلات الهجرة بسبب حاجة تلك الدول لعمالة لم تستطع تلبيتها محلياً لإنجاز برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية (رمضان، ١٩٩٢، ٧١).

وتؤكد حقيقة استمرار وتفاقم ما يسمى الخلل في التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن رغم حلول وتقديمات معالجته على أنها مشكلة غير قابلة للحل، أو أن تلك الحلول والتوصيات لم تتنفذ، أو غير قابلة للتنفيذ في الواقع العملي، أو أن هذا الخلل في التركيبة السكانية هو ضرورة لاستمرار وتيرة التنمية بدول مجلس التعاون، على الرغم من تأثيراتها السلبية الاجتماعية والاقتصادية (الكواري، ١٩٩٤، ١٩).

إن الاستمرارية في خلل التركيبة السكانية الخليجية دليل على عدم خصوص مجتمع الوافدين إلى القانون الاقتصادي، من خلال قاعدة العرض والطلب على العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل (الكواري، ٢٠٠٥، ٢٣)، فالتكلفة المجتمعية لم تكن محددة لتدفق العمالة الوافدة أو ذات تأثير عليها، فاحتياجات العمالة الوافدة، والاعتبارات التي حكمت تدفقها، تحددت في معزل عن اعتبارات أي تقويم موضوعي لمستوى التكلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يتحملها المجتمع من جراء استمرار تزايد حاجته للعمالة الوافدة بالحجم والتركيب الراهنين (غانم، ٢٠١٦، ٤٣).

ولذا يمكن القول إن الخلل في التركيبة السكانية في الكويت كان نتاجاً طبيعياً أو ضرورياً لبناء اقتصاد حديث والنجاح في تحقيق الطموح التنموي في الدولة من خلال توظيف المواد البترولية في بناء

الاقتصاد وبناء مجتمع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن هذا الخلل قد نتج عنه العديد من الآثار السلبية على سبيل المثال التغير في الهوية العربية والإسلامية لصالح دول السكان الوافدين بالإضافة إلى وجود الظواهر الاجتماعية والقضايا الاقتصادية والأمنية غير المقبولة.

ومما لا شك فيه أن العمالة الوافدة في الكويت يساهمون بدور مهم للغاية، حيث أنهم يشتغلون في كل الصناعات والقطاعات الخدمية والصناعية بالإضافة إلى القطاع الطبي والعلمي والتدريسي وأيضاً قطاع النفط بالإضافة إلى القطاع العلمي والتدريسي والطبي، حيث تساهم العمالة الوافدة في الكويت بالجزء الأكبر في الإنتاج والتنمية. ويبلغ عدد السكان في الكويت بنهاية عام ٢٠٢٢ نحو ٤٢١٦٩٠٠ مليون نسمة، حيث بلغت نسبة الكويتيين نحو ١.٣٦٥.١٧١ مليون نسمة، وغير الكويتيين نحو ٣.٠٩٩.٣٥٠ مليون نسمة، وطبقاً لآخر إحصائية في عام ٢٠٢٢ بلغت نسبة الكويتيين ٣٠% وغير الكويتيين حوالي ٧٠% (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (١)،

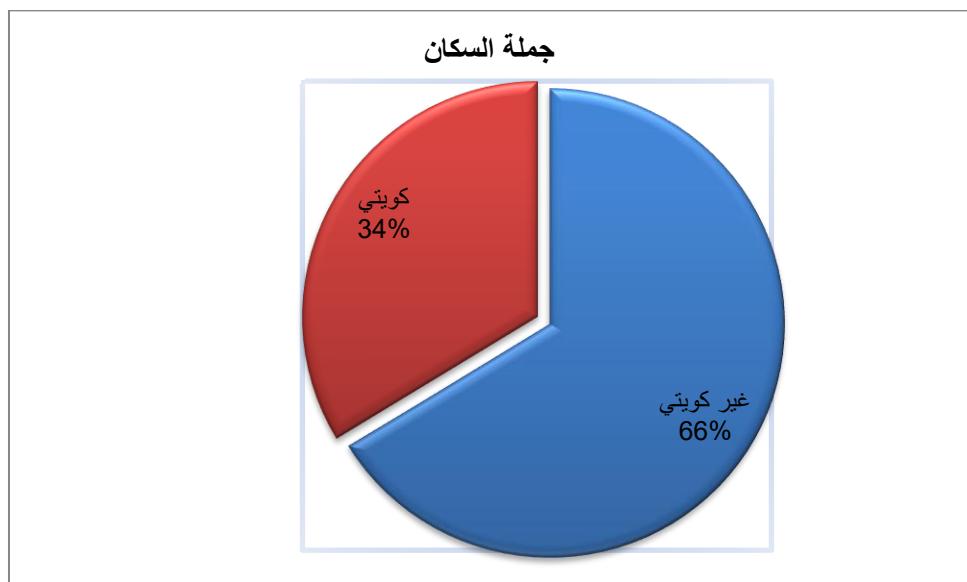
ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان في الكويت من عام ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ :

جدول (١) تطور أعداد السكان في الكويت من عام ٢٠١٧ - ٢٠٢٢

السنة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة
٢٠١٧	١.٢٧٠.٢٠١	٢.٨١٢.٥٠٣	٤.٠٨٢.٧٠٤
٢٠١٨	١.٣٠٣.٢٤٦	٢.٩٢٣.٦٧٤	٤.٢٢٦.٩٢٠
٢٠١٩	١.٣٣٥.٧١٢	٣.٠٨٤.٣٩٨	٤.٤٢٠.١١٠
٢٠٢٠	١.٣٦٥.١٧١	٣.٠٩٩.٣٥٠	٤.٤٦٤.٥٢١
٢٠٢٠	١.٤٣٢.٠٤٥	٣.٣٤٤.٣٦٢	٤.٧٧٦.٤٠٧
٢٠٢١	١.٣٩١.٩٥٧	٢.٩٤٤.٥٥	٤.٣٣٦.٠١٢
٢٠٢٢	١.٤٢٠.٨٣٦	٢.٧٩٦.٤٦	٤٢١٦٩٠٠

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت.

www.csb.gov.kw



كويتي ١٤٢٠.٨٣٦ غير كويتي ٢٧٩٦.٤٦

بالنظر إلى نسبة العمالة الوافدة إلى المواطنين في هيكل في التركيبة السكانية، حيث نسبة الثلثين إلى الثلث، فإنه يعتبر خلاً ديموغرافيًا يؤثر على الأمان القومي للبلاد ويطمس هويتها.

على المستوى الاقتصادي، هناك جدل بين الخبراء حول تأثير التحويلات المالية للوافدين إلى بلدانهم على الاقتصاد الكويتي، يرى البعض أن التحويلات تمثل استنزافاً للموارد الكويتية خاصة أن هذه الأموال لو تم إعادة تدويرها داخل الكويت في استثمارات ومشاريع جديدة ستكون أكثر فائدة، بينما يرى خبراء بصندوق النقد الدولي أن التحويلات تلعب دوراً هاماً في امتصاص الصدمات الاقتصادية للكويت عن طريق الحفاظ على استقرار أسعار الصرف وإبقاء معدل التضخم منخفضاً، ووفقاً لبيانات البنك المركزي فإن التحويلات السنوية قاربت ١٤ مليار دولار عام ٢٠١٩ ثم هبطت العام الماضي تحت ٤ مليار دولار بسبب ظروف الجائحة، وتحتل الهند المرتبة الأولى في جهة التحويل ثم بنجلاديش ومصر واقتصادياً أيضاً، مثل الوافدين ضغطاً على موارد المرافق والخدمات، بسبب ارتفاع تكلفة الدعم المالي المقدم من الدولة لقطاعات الكهرباء والماء والمواصلات والرعاية الصحية.

وبالنسبة للتركيب العمري للسكان فهو يعكس التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للسكان على امتداد فترة زمنية طويلة، ويعتمد شكل الهرم العمري للمجتمع السكاني وفق فئات عمرية مختلفة وهم (صغر السن ما دون ١٥ سنة، والبالغون ما بين ١٥ إلى ٦٤ سنة، والمسنون وهم من ٦٥ سنة فأكثر) (أبو عيانة، ١٩٩٦، ١٥٧)، تبعاً للتغير مستوى الإخصاب من ناحية، فإن زادت اتسام التركيب العمري بالبياعة كون صغار السن يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ومن ناحية أخرى، يؤثر كل من انخفاض مستويات الوفاة وارتفاع مستويات الهجرة على طبيعة الهيكل العمري للسكان. وتبيّن البيانات الديموغرافية أن نسبة صغار السن ما دون سن ١٥ سنة بلغت ٣٧٪ من إجمالي السكان الكويتيين عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٨ بلغت ٣٤.٨٪، ثم انخفضت عام ٢٠١٩ لتصل نحو ٣٤.٤٪، أما بالنسبة لغير الكويتيين فقد بلغت النسبة عام ٢٠١٨ حوالي ١٤.٩٪، ثم انخفضت إلى نسبة ١٤.٧٪ عام ٢٠١٩.

أما بالنسبة لفئة العمرية ما بين ١٥ – ٦٤ سنة، والتي تؤثر على القطاع الاقتصادي وبالتالي على التنمية في المجتمع، تمثل نسبتهم حوالي ٦٠% في عام ٢٠١٨، وارتفعت في عام ٢٠١٩ لتصل إلى حوالي ٦١%. أما بالنسبة لغير الكويتيين فتتركز النسبة العظمى في هذه الفئة العمرية حيث تصل نسبتهم إلى ٨٢% عام ٢٠١٨، و ٨١% عام ٢٠١٩. ويمكن اعتبار فئة كبار السن من (٦٥ عاماً) فأكثر متواضعة إلى حد ما حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٤.٣% عام ٢٠١٨، و ٤.٥% عام ٢٠١٩ من إجمالي السكان الكويتيين، أما بالنسبة لغير الكويتيين فتصل نسبتهم إلى ٣% عام ٢٠١٨، و ٣.٥% عام ٢٠١٩ من إجمالي السكان غير الكويتيين.

ويوضح الجدول التالي تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩:

جدول (٣) تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

تقدير أعداد فئة صغار السن (من هم أقل من سنة إلى ١٤ عام)										السن	
الجملة			غير الكويتيون			الكويتيون					
نوكور	إناث	جملة	نوكور	إناث	جملة	نوكور	إناث	جملة	نوكور		
٥٠٧٠.٠	٤١٦.٥	٩٢٣.٦	٤٥٩.٢	١٨٩.٤	٤٥٣.٣	٥٠١.٩	٤٢٠.٤	٤٢٢.٤	٢٣٧.٢	٢٠	
٨٨	٣٢	٢٠	٢٩	١٥	٢٩	١٩	٨٥	٨٥	٧٤	١٨	
٢٦٩.٨	٢٢٧.١	٤٦٤.٣	٢٦٢.١	١٩١.١	٤٦٩.١	٥٠١.٩	٤٢٩.٣	٤٢٢.٤	٢٣٩.٧	٢٠	
٩١	١٧	٤١٣٥	٠١	٥٦	٤٠٠٣	٣٥	٤٥	٤٢٣٩	٤٠٠٣	١٨	
٦٧	٤٨	٤١٣٥	٨٣٤٥	٨١٣٩	١٧٣٣٢	٧٩٨٦	٢١٣٣٦	٢٥٣١٩	١٢١٢٢	٢٠	
٤٨	٦٩	٤٠٠٣	٤٤	٨١٣٩	١٧٢٢٠	٨١٥٩	٢١٣٢٦	٢٥٣٧٩	١٢٣٩٨	١٨	
٠٢	١٧	٤١٠٦	٠٢	٨٣٤٥	١٧٣٣٢	٧٨	٢٩	٥٠	١٢١٢٢	٢٠	
٠٢	٢٧	٤١٠٦	٤٤	٨٣٤٥	١٧٢٢٠	٧٦	٢٩	٤٦	٥٢	١٨	
٠٠	٧٩	٤٠٠٣	٤٤	٨٣٤٥	١٧٣٣٢	٨٣	٤٦	٩٨	١٢٣٩٨	٢٠	
٠٠	٧٩	٤٠٠٣	٤٤	٨٣٤٥	١٧٢٢٠	٦٧	٢٩	٥٠	١٢١٢٢	١٨	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	
٢٢٦٥	٧٠٥٣٤	٥٧٣٧	٣	٣٢١١	٢٥٢٦	٢٥٠٥٦	٥	٩٥٧٩٧	٥٤٧٦٨	٢٠	
٨	٧	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٩٣٢١٩	١٠٩٠٥	١٩	
٦١٥٢	٨١٩٤٦	٦	٦	٣٤٤١	٢٧١٠	١٦٩٥٧	٩	٣	٦٠٥٢٦	٦٠٥٢٦	
٦	٩	١٩	٧	٢٦١٠	٢٦١٠	٢٦١٠	٣	٣	٣	١٩	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت.

ونستنتج مما سبق إلى أنه من المتوقع انخفاض نسبة صغار السن بين الكويتيين في السنوات المقبلة نتيجة لأنخفاض مستويات الخصوبة بينهم ما سيؤدي بظلاله على هيلهم العمري وبالتالي يؤدي إلى خلل في التركيبة السكانية، في حين ترتفع نسبة الفئات العمرية من (١٥-٦٤) بين الكويتيين، وترتفع هذه النسبة بالنسبة لغير الكويتيين، ويعتبر هذا الوضع منطقياً نتيجة للهجرة والبحث عن فرص عمل في الكويت لتحقيق التنمية وسد العجز من الموارد البشرية الكويتية ومن الملاحظ أيضاً قلة نسبة الفئات العمرية ما دون ١٥ سنة بالنسبة لغير الكويتيين وذلك نتيجة للإجراءات والنظم التي تمنع استقدام أسر الوافدين واستقرارها في الكويت.

ومن أبرز السمات الأساسية لقوة العاملة بدولة الكويت ارتفاع نسبة الفئة العمرية الكويتية من (٦٤-١٥) عام ٢٠١٩ حيث وصلت إلى ٦١% من إجمالي السكان العام ففي حين بلغت نسبة الذكور ٤٩.٢% كانت نسبة الإناث ٥٠.٨% من إجمالي السكان الكويتيين، أما بالنسبة لغير الكويتيين وصلت النسبة إلى ٨١% من إجمالي السكان لعام ٢٠١٩ وقد بلغت نسبة الذكور ٦٧.٨% وإناث ٣٢.٢% من إجمالي السكان غير الكويتيين (الادارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢). ولذا توجد هيمنة للعاملة الوافدة على تركيبة اليد العاملة، حيث أدى النمو المتزايد في الاقتصاد الريعي الكويتي إلى ظهور أعمال كثيرة ومتنوعة، ونظراً لاهتمام الدولة بتنشيط العمل وإنفاقها على الخدمات الاجتماعية المتعددة، فقد دعت الحاجة إلى طلب العمالة الخارجية لتغطى احتياجات العمل ومجالاته المختلفة (على، ٢٠١٩، ١٦٨).

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الأسباب التي تجعل معظم الكويتيين يفضلون العمل في القطاع العام، بمجرد تعين الكوبيتي للعمل في القطاع العام يكون من الصعب للغاية (إن لم يكن من المستحيل) على صاحب العمل فصله من العمل، والسبب هو أن الحكومة تعتبر أنها تتحمل مسؤولية رئيسية عن توفير عمل مربح لأي كويتي يسعى للحصول عليها. كما أن للحكومة سياسة واضحة لاستبدال غير الكويتيين بالكويتيين وهو ما يسهل عمله بالقطاع العام أكثر من القطاع الخاص، والسبب الآخر هو تفضيل معظم الكويتيين القطاع العام وذلك لأن العمل بهذا القطاع يتم في فترة النهار، ومن ناحية أخرى بالإضافة أن وظائف القطاع العام تحمل مزايا كبيرة عند التقاعد، ويمكن للكويتيين التقاعد من أي وظيفة حكومية بعد ١٥ أو ٢٠ عام من الخدمة وكسب رواتبهم بالكامل كدخل تقاعدي Nasra,, (٢٠٠٣، ٥٦٥، ٥٦٦، ٢٠٠٨). ويمكن تلخيص وضع سوق العمل في الكويت بما يلي (الرويتي، ٢٠٠٣، ١٦٨):

- أ- مازالت قوة العمل الوافدة تشكل غالبية قوة العمل في الكويت.
- ب- ارتفاع الأهمية النسبية لقوة العمل غير العربية خاصة الآسيوية منها إلى إجمالي قوة العمل الوافدة.
- ج- مازال القطاع الحكومي يستحوذ على الغالبية العظمى من قوة العمل الكويتية.
- د- في حين لم يطرأ تغير يذكر على أهمية بعض الأنشطة الاقتصادية، فقد ظل قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جذباً لقوة العمل.

بالإضافة إلى ما سبق فمن المعروف أن الاقتصاد الكويتي من أكثر الأنماط الاقتصادية اعتماداً على النفط، فمنذ عام ١٩٣٣ شكل دخل الكويت من النفط ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي و٩٤% من الصادرات الخارجية و٦٧% من جملة إيرادات الميزانية نظراً لاعتماد الكويت على النفط بهذا الشكل مع احتمال انخفاض نصيب الفرد من الدخل، خاصة أن القوة العاملة الوطنية تعتمد على القطاع الحكومي كمصدر للدخل.

: أدبيات البحث:

١. التراث البحثى :

المحور الأول المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونمو معدلات البطالة

- فى دراسة عز الدين زين العابدين ١٩٩٦ : بعنوان " اقتصاديات مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها في مجالات الأمن الاجتماعي ". وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية ١- ترجع مشكلة البطالة إلى وجود اختلال في سوق العمل ممثلاً في زيادة العرض من القوى العاملة عن حجم الطلب عليها . وفي علاقة البطالة بالجريمة فقد خلصت الدراسة الى انه كلما زادت نسبة البطالة كلما زاد عدد الجرائم وال مجرمين . وعن رؤية الدراسة لتقليل حجم البطالة بان علاج مشكلة البطالة في مصر بحجم الاستثمارات الموجهة للتنمية .
- وعن علاقة نظام التعليم بمشكلة البطالة جاءت دراسة "أشرف عبد الوهاب: (١٩٩٩) بعنوان "نظم التعليم وبطالة قوة العمل – دراسة ميدانية لبطالة المتعلمين في الريف" ، وتدور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول أن هناك انفصالاً بين التعليم واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، الأمر الذي صاحبه عدد من الظاهرات الهامة والخطيرة منها البطالة . ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:
 - ١- أوضحت الدراسة أن هناك عدة مشكلات تعاني منها أسر المتعطلين مثل عدم كفاية إمكانيات الأسرة، وحدوث خلافات بين الزوج الزوجة وبين الأبناء.
 - ٢- هناك علاقة ارتباطية بين رأس المال الاجتماعي وبطالة المتعلمين، بمعنى أن حصول الأبناء على فرص للعمل تتطلب درجة مرتفعة من توافر رأس المال الاجتماعي لدى أسر المتعطلين، والتي تتمثل في العلاقات الاجتماعية لهذه الأسرة، ويترتب على ذلك:
 - كلما ارتفع مستوى الأوضاع المعيشية للأسرة في قرية الدراسة كلما زادت فرص الأبناء في الحصول على عمل.
 - ٣- هناك علاقة ارتباطية قوية بين رأس المال الاقتصادي وبطالة المتعلمين، فكلما زادت قيمة رأس المال الذي تملكه الأسر في قرية الدراسة، قلت احتمالات تعرض الأبناء في هذه الأسر للتعطل.
- وتناولت دراسة (استنابولي، ٢٠٠٤) أسباب البطالة التي حدتها في قلة فرص العمل، ومزاحمة العمالة الوافدة، وعدم ملائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وعدم توفر معلومات تخدم دراسات طلبات التوظيف، والنمو السكاني، وعدم فعالية مكاتب التوظيف، والنظرية السلبية للعمل المهني وضعف برامج التأهيل والتدريب.
- دراسة محمد أحمد الفزارى (٢٠٠٤) : بعنوان " البطالة وأثارها السلبية في إعاقة تنمية الموارد البشرية دراسة تطبيقية على سلطنة عمان (وزارة الخدمة المدنية) " وتناولت هذه الدراسة دور سياسات إدارة الموارد البشرية في أعداد العناصر البشرية المطلوبة في إطار الإعداد والتخطيط الجيد لقوى العاملة الحالية والمستقبلية والتدريب وتقدير الأداء وتخطيط وتنمية المسار الوظيفي وغيرها من الأنشطة والسياسات التي تساعد على بناء معارفهم في النواحي الفنية والعملية والسلوكية، ومدى تأثير ذلك على الحد من ظاهرة تفاقم أعداد العاطلين بسلطنة عمان . وخلصت الدراسة الى أن القضاء على البطالة يتطلب تكاتف جميع الجهود بالدولة على مختلف قطاعاتها

- الحكومي والعام والخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى إصلاح كافة المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.
- وف دراسة منى ابرهيم محمود (٢٠٠٢) عن دور جمعيات تنمية المجتمع في التنمية المحلية. أوضحت الدراسة أن نسبة البطالة بين حملة المؤهلات العليا تزيد عنها في باقي المؤهلات لأنهم لا يقبلون على أي نوعية من الأعمال. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها وكفاءة في التخطيط لمواجهة مشكلة البطالة مما يؤكد أن قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها يجعلها ذات كفاءة في التخطيط لمواجهة مشكلة البطالة.
 - وفي دراسة (المالكي، ٢٠٠٧) التي هدفت إلى التعرف على خصائص مشكلة البطالة في مدينة الرياض وتوصلت إلى أن أسباب البطالة هي انخفاض أجر الوظائف المتاحة، وقلة فرص العمل، وساعات العمل الطويلة وزيادة معدلات الهجرة الداخلية لمدينة الرياض، وضعف برامج التدريب والتأهيل، وزيادة معدلات النمو السكاني، كما أوضحت الدراسة بعض الآثار التي قد تترتب على البطالة منها عدم الشعور بالاستقلال الذاتي وعدم كفاية الدخل وانقطاع الدخل والفقر والإصابة بالأمراض النفسية وهذا ما توصلت له دراسة (سعيدي وآخرون، ٢٠٠٧).
 - وقد أوضحت دراسة (الأمين، ٢٠١١) أن البطالة تشكل تحدياً كبيراً للحكومة الجزائرية باعتبارها أحد مساوى سياسة الإصلاح الاقتصادي وهناك فجوة كبيرة في سوق العمل الجزائري، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض نتيجة الزيادة السكانية وتحول النظام الاقتصادي وتتركز البطالة في الجزائر العاصمة ووهران وعنابة.
 - وفي دراسة (البنا، ٢٠١٢) التي بينت أن البطالة في المملكة العربية السعودية بطالة هيكلية وأن هناك فجوة في معدل البطالة بين الإناث والذكور، وأن العمالة السعودية تتركز في الوظائف الحكومية، ويعتمد القطاع الخاص على الأجانب، وذلك بسبب انخفاض الأجور، وحللت الدراسة جهود المملكة لمعالجة مشكلة البطالة وسياسات التشغيل التي لم تسهم في القضاء عليها.
 - وقد أوضحت دراسة (المغازي، ٢٠١٢) حول واقع البطالة في الوطن العربي أن حجم البطالة هو كال التالي دول يقل المعدل بها عن ٥% هي الكويت والبحرين وقطر والإمارات، وهذه الدول تمتاز بقلة عدد سكانها مقارنة مع باقي الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع مستويات التنمية البشرية بها وتمتعها بإمكانات اقتصادية عالية نتجت عن الوفورات البترولية والنحضرية الصناعية والتجارية بهذه الدول. ودول المعدل بها من ٥% لأقل من ١٠%: تقع هذه الفئة بعمان وال سعودية وسوريا ولبنان، ومصر والمغرب.
 - دول المعدل بها من ١٠% إلى أقل من ١٥% هي الأردن والجزائر. ودول المعدل بها من ١٥% فأكثر العراق وفلسطين واليمن وجيبوتي والصومال والسودان وليبيا وموريتانيا كما أن للبطالة آثار ديمografية واقتصادية واجتماعية وسياسية.
 - وفي دراسة (عبد القوي، ٢٠١٣) على البلدان العربية بصفة عامة وعلى المجتمع البحريني بصفة خاصة الذي حدد أسباب انتشار البطالة في البلدان العربية في إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ونمو قوة العمل العربية سنويًا وانخفاض الطلب على العمالة العربية عربياً ودولياً، وأن جميع المعالجات لحل المشكلة باعثت بالفشل وذلك لعدة أسباب مختلفة منها: عدم تعاون الدول العربية مع بعضها لحل هذه المشكلة وعدم وجود اتحاد أو تكتل عربي

- مثل الاتحاد الأوروبي لحلها المشكلة وتبين القدرات المالية والاقتصادية بدرجة كبيرة بين الدول العربية وتزايد الخلاف بين الدول العربية أو حتى بين أفراد الدولة الواحدة.
- وجاءت دراسة غنام (٢٠١٦) بعنوان: مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر. وقد هدفت إلى تحديد مؤشرات العنف الهيكلي / البنوي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر وقياس اتجاهات أفراده نحو تلك المؤشرات، وكذلك رصد المؤشرات الأكثر تأثيراً وخطورة بالنسبة إلى أفراد المجتمع الكويتي، والكشف عن المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وعلاقتها الارتباطية بمتغيرات الدراسة الاجتماعية، وأيضاً اقتراح بعض الرؤى للتعامل مع مشكلة الدراسة كمحاولة للتفكير في بعض الحلول الممكنة بالإضافة إلى تقديم صورة استشرافية لمستقبل التركيبة السكانية لمجتمع الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تم اختيار عينة غير عشوائية تتألف من ٦٧٦ مفردة (من الجنسين) شملت جميع محافظات الكويت السنتين، وطبقت على موظفي المؤسسات التعليمية من معلمين وإداريين، وكذلك على طلبة جامعة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تصدر المؤشرات الاجتماعية للعنف الهيكلي، وقد جاءت في الترتيب الأول بين المؤشرات الستة للدراسة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وأمنية) من حيث قوة ودرجة اتجاهات أفراد العينة نحوها، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو جميع مؤشرات الدراسة.
 - أما دراسة المحيمد (٢٠١٦) بعنوان: أثر تحولات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية فقد سعت إلى دراسة أثر تحويلات العمالة الوافدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ – ٢٠١٤ عبر قناتي الناتج المحلي للقطاع الخاص وإنجذب الصادرات. أظهرت نتائج الدراسة في الأجل الطويل وجود علاقة سلبية بين نمو الناتج المحلي وتحويلات العمالة الوافدة، بينما كانت موجبة لمتغيرات الصادرات: ، كما أشارت النتائج ضرورة إيجاد آليات مناسبة للحد من تدفق تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج، وتوجيهها إلى داخل الاقتصاد، من خلال تحفيز الاستثمار وخلق قنوات له.
 - دراسة البقلي (٢٠١٦) بعنوان: التركيبة السكانية وأثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الخلل في التركيبة السكانية في التنمية المستدامة من خلال عرض بعض الآثار السلبية في الجوانب الديموغرافية وفي البيئة الحضرية ،وفي بعض الجوانب البيئية، كما هدفت أيضاً إلى دراسة تطور الخلل في التركيبة السكانية والعوامل المؤثرة فيها. اعتمدت الدراسة على عدد من مصادر البيانات بدولة الكويت، وموقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الإنترن特، وبنك معلومات البنك الدولي على الإنترن特. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب ومظاهر الخلل في التركيبة السكانية في الكويت هي ارتفاع معدل الإعالة بين السكان الكويتيين، وانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل، وبالتالي انخفاض نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة بالدولة، كما أوضحت النتائج أن الخلل في التركيبة السكانية أفرز ظاهرة البطالة المقنعة والاختيارية في بعض الحالات بين قوة العمل الكويتية بسبب سيادة قيم الاتكالية وعدم الاقتراض الإنتحاجية.

- وجاءت دراسة الدليمي والعلوai (٢٠١٧) بعنوان: هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر. سعت الدراسة إلى إبراز ملامح الخل في التركيبة السكانية، والتعرف على أسباب الخل والآثار المترتبة عليه، وذلك بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية والمسوحات الديموغرافية المتوفرة بالإضافة إلى قواعد البيانات السكانية الدولية. وقد جاءت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: إن ملامح الخل السكاني تتركز في ارتفاع نسب الوافدين بدرجة تجعل المواطنين أقلية في بلدانهم، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتغير السكاني. فمع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، بدأت معدلات البطالة بين المواطنين تصل إلى مستويات مقلقة، وخاصة بين الشباب والنساء. ومن الناحية الديموغرافية، تظهر الدراسة تحسناً كبيراً في معدلات النمو السكاني، ومن المتوقع استمرار النمو السكاني في دول المجلس، مما سيتعدّ عن زيادة في عدد سكان دول المجلس.
- وتناولت دراسة العنزي، (٢٠١٨) التي جاءت بعنوان أثر العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية مطبقة في مدينة الرياض هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية للعمالة الوافدة في المجتمع السعودي، وكذلك التعرف على تأثير العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج السمح الاجتماعي، كما اعتمدت على استخدام أداة الاستبيان، وطبقت الدراسة على عينة من طلاب الماجستير في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تتكون من ٢٦٨ مفردة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن أهم أثر العمالة الوافدة على قيمة العمل هي أن العمالة الوافدة تقلل من فرصة اكتساب مهارات حرفية، وجود العمالة الوافدة يزيد من الكسل والاتكالية عليهم.

الدراسات السابقة والآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والأمنية للبطالة

- ١ - نتناول فيما يلى عدداً من الدراسات التي سعى إلى رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والأمنية للبطالة فكانت دراسة بثينة توفيق الرجب (١٩٩٩) جاءت هذه الدراسة بعنوان "البطالة والسلوك المنحرف في سوريا – دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق"، وقد خلصت الدراسة إلى إن البطالة سبباً مباشراً في الانحراف، وأن نسبة المنحرفين تتفاوت بين الذكور والإإناث من حيث شدتها ونوعها، فمثلاً قد نجد أن نسبة مرتکبي الجنحة مرتفعة بين الإناث عنها بين الذكور، والعكس بالنسبة لمرتکبي الجنائية. أن التعليم له دور هام في نسبة الانحراف حيث أن معظم المنحرفين من الذكور هم من مستوى تعليمي متدني وكذلك الحال بالنسبة للإناث. توجد علاقة بين فترة البطالة للفرد وبين الانحراف حيث أن معظم أفراد العينة من الذكور والإإناث كانوا متعطلين لفترة تزيد على ثلاثة أشهر متصلة. أن كلاً من الفقر والوضع الاقتصادي المتدهلي يقumen بدوراً بارزاً في الدوافع لابتکار السلوك المنحرف.

- دراسة "Timothy Howard 1999" جاءت هذه الدراسة بعنوان "الآثار السلبية بعيدة المدى للبطالة بين الشباب" وتقوم هذه الدراسة على فحص وتحليل ما إذا كان هناك أي آثار جوهرية بعيدة المدى للبطالة اللاحاتيارية (الجبرية). وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج: وجود حالة من عدم التجانس السائد بين سوق العمل والتعليم، كما تشير الدراسة أن هذه الآثار الناتجة عن هذه الحالة والتي كانت بمثابة صدمة للشباب خاصة من هم في سن ٢٢

عاماً تتبدد وتضمحل مع استهلال سن ٢٧ عام. وأن حالة البطالة السائدة اليوم تزيد من إقبال الشباب على ممارسة التدريب الحرفي المستقبل القريب، كذلك تدفعهم إلى الإقبال على العمل المؤقت لإشباع احتياجاتهم حتى لفترة من الزمان. وأن الآثار السلبية للبطالة على مستوى المعيشة والكسب والدخل تبدأ في التضاؤل وتسكن مع مرور الوقت.

- وفي دراسة (Martella and Maass.2000) على المجتمع الإيطالي تم تطبيقه على عينة من العاملين والطلاب والعاطلين للمقارنة بينهما وتوصلت إلى أن العاطلين أكثر انخفاض في مستويات الرضا عن الحياة والسعادة وانخفاض احترام الذات مقارنة مع مجموعات العاملين والطلاب. وكذلك أقل نجاحا في إدارة وتنظيم الوقت.
- أما دراسة (Friedland and Price. 2003) على الذين يعانون من البطالة أو ذوي الدخل المنخفض في المجتمع الأمريكي والتي هدفت المعرفة العلاقة بين البطالة والصحة وتوصلت إلى أن العاطلين يعانون من انخفاض مستويات الصحة وأكثر تعرض للأمراض المزمنة وأن ذوي الدخل المخفض أكثر عرضة للاكتئاب وانخفاض المفاهيم الذاتية للمقارنة مع العاملين على نحو كاف.
- وانتهت دراسة (البكر، ٢٠٠٤) التي تم تطبيقه على المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية بهدف تحليل مفهوم البطالة وحالة التعطل ضمن إطار البناء الاجتماعي، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة وازدياد نسبتها في المجتمعات. وأشارت نتائج التحليل إلى أن نسب البطالة تزداد بشكل ملحوظ في مناطق الأطراف أكثر من مناطق المركز في المملكة كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة البطالة والجريمة وقضايا المخدرات، وتتبلور هذه العلاقة من خلال الحالة التعليمية للمتعاطلين عن العمل، بحيث كلما انخفض المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة.
- كما خلصت دراسة (Zahrani 2004) حول أثر البطالة على العلاقات الأسرية، إلى أن البطالة يمكن أن يسبب العديد من المشاكل داخل الأسر، مثل عدم التواصل والتوتر النفسي، مما يؤدي إلى العلاقات الأسرية السلبية.
- هذا وقد توصلت دراسة (الزين، ٢٠٠٨) إلى أن بطالة المتعلمين من خريجي مؤسسات التعليم العالي في المجتمع السعودي كان لها تأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب "الأمنية والاجتماعية والاقتصادية"، فقد ثبت أنها كانت سبباً في تورط هذه الفئة بجرائم اقتصادية، وكان من أبرز هذه الجرائم "جرائم سرقة السيارات، جرائم سرقة المنازل، جرائم سرقة المحلات التجارية.
- دراسة "عبد الرؤوف الضبع (٢٠٠٩)" ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: خلصت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين مخرجات التعليم ونمو معدلات البطالة، كما تؤكد النتائج أيضاً وجود علاقة بين تنظيم سوق العمل ونمو ظاهرة البطالة إذ أن معظم الذين اشتغلوا أو معظم المشغلي إنما حصلوا على أعمالهم عن طريق وساطة الأهل والمعارف. ، وأن هناك علاقة إيجابية بين التعطل والمشكلات على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الجامعين المتعاطلين أكثر تأثراً بالمشكلات الشخصية من متواسطي المؤهل. وأن المتعاطلون أكثر تأثراً بالمشكلات الأسرية التي تصاحب العمل. وعلى مستوى

المشكلات المجتمعية. فإن نتائج الدراسة تقر بوجود علاقة بين البطالة وأشكال الانحراف الآتية: السرقة – تعاطي الخمور – تعاطي المخدرات السوداء – تعاطي السموم البيضاء – الاغتصاب – التطرف الديني - التطرف السياسي – الانحرافات الجنسية – ممارسة الرذيلة – الابتعاد عن العبادات الدينية.

تحليل البيانات الميدانية

- تشير بيانات جدول رقم ١ إلى توزيع عينة البحث حسب المستوى الاقتصادي للأسرة تشير بيانات جدول رقم ١١ أن عينة الدراسة قد شملت المستويات الاقتصادية المختلفة فقد شملت الدراسة عدد ٤٥ حالة تمثل المستوى الاقتصادي المرتفع يمثلون نسبة %٦٦١ مبحوثاً من أصحاب المستوى الاقتصادي المتوسط يمثلون نسبة %٧٨ وعدد ٧٨ من أصحاب المستوى الاقتصادي المنخفض ويمثلون نسبة %٣٠ وهكذا فإن عينة الدراسة قد غطت كل المستويات الاقتصادية وبنسبة تكاد تمثل المجتمع الكويتي تمثيلاً صحيحاً.
- تشير بيانات جدول رقم ٢ توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي، شملت الدراسة الطلاب في مستويات مختلفة حيث كان عدد الطالب في المستوى الثاني عدد ٤٦ يمثلون نسبة %٣٠ وعدد ٢١٥ يمثلون نسبة %٤٤ وعدد ٢٣ يمثلون نسبة %٢٥.
- وهكذا يبدو أن العينة جاءت تغطي كل المستويات الدراسية هذا وقد استبعد المستوى الأول من العينة وذلك نظراً لحداثة فترة دراسته بالجامعة وضعف مستوى معرفته بالقضايا التي طرحتها الدراسة.
- تشير بيانات دول رقم ٣ توزيع عينة البحث حسب فئات السن، حيث غطت الدراسة الفئات العمرية من سن العشرين حتى سن فوق الست والعشرين وذلك يبيّن أن العينة قد غطت فئات عمر الشباب وقد كان عدد ٤٨ مبحوثاً أقل عشرين عاماً يمثلون نسبة %١٠ وعدد ٢٧٦ مبحوثاً يمثلون نسبة %٥٧ في الفئة العمرية من ٢٤-٢٢، وعدد ١٤٨ مبحوثاً يمثلون نسبة %١٠ في الفئة العمرية من ٢٦-٢٤ وعدد ١٢ مبحوثاً في الفئة العمرية أكثر من ٢٦ عاماً وعلى ذلك فإن عينة البحث مثلت الفئات العمرية المختلفة لمجتمع البحث طلاب الجامعة.
- تشير بيانات جدول رقم ٤ توزيع عينة البحث حسب النوع اشتغلت عينة البحث على الذكور والإإناث وقد كان عدد الذكور ١٨٦ مبحوثاً يمثلون نسبة %٢٢ وجاء عدد الإناث بعدد ٢٩٨ مبحوثاً يمثلون نسبة %٧٨.
- يتبيّن بيانات جدول رقم ٥ يبيّن توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي اشتغلت عينة البحث على طلاب الكليات النظرية والعملية من الذكور والإإناث وقد كان عدد طلاب الكليات النظرية ٢٦٢ مبحوثاً يمثلون نسبة %٤٦ وعدد ٢٢٩ مبحوثاً من الكليات العملية يمثلون نسبة %٥٤، ومن ثم فإن عينة البحث تكون قد غطت طلاب الجامعة في الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإإناث في الكليات النظرية والعملية وبنسبة متقاربة.
- **توقعات المبحوثين للحصول على فرصة عمل في المجالات المختلفة**
تشير بيانات جدول رقم (٦) تعددت استجابات المبحوثين في الإجابة على توقعاتهم لفرص العمل بعد تخرجهم حيث جاء الاختيار في الترتيب الأول البقاء لفترة من الزمن دون عمل في استجابة المبحوثين في توقعاتهم لفرص العمل بعد تخرجهم وقد بلغ إجمالي عدد هؤلاء ٢٤٠ مبحوثاً يمثلون نسبة %٥٠ من

المبحوثين.

١. وجاء اختيار العمل في وظيفة في القطاع الحكومي في ذات تخصصك الدراسي في الترتيب الثاني حيث أجاب عليه عدد ١٩٤ يمثلون نسبة ٤٠٪ من المبحوثين العمل في الترتيب الثالث جاء اختيار مشروع خاص لأحد من العائلة في غير تخصصك الدراسي بعدد ١٥٢ يمثلون نسبة ٣١٪.
 ٢. وفي الترتيب الرابع جاء اختيار العمل في وظيفة في القطاع الخاص في ذات تخصصك الدراسي بعدد ١٤٨ يمثلون نسبة ٣٪.
 ٣. وفي الترتيب الخامس جاء اختيار العمل في وظيفة في القطاع الحكومي في غير تخصصك الدراسي بعدد ١٣٨ يمثلون نسبة ٣٪.
 ٤. وفي الاختيار السادس جاء اختيار العمل في وظيفة في شركة خاصة في غير تخصصك الدراسي بعدد ١٣٤ يمثلون نسبة ٣٪.
 ٥. وجاء متغير العمل في مشروع خاص بك تقوم على تأسيسه في غير تخصصك الدراسي في الترتيب السابع بعدد ١٠٨ يمثلون نسبة ٣٪.
 ٦. وفي الترتيب الثامن جاء متغير العمل في مشروع خاص لأحد من العائلة في ذات تشير بيانات تخصصك الدراسي بعدد ١٥٢ يمثلون نسبة ٣٪.
 ٧. وفي الترتيب التاسع جاء اختيار العمل في مشروع خاص بك تقوم على تأسيسه في ذات تخصصك الدراسي بعدد ٨٨ يمثلون نسبة ١٨٪.
- توقع المبحوثين للبقاء فترة دون عمل بعد التخرج جدول ٧:**
- | |
|--|
| • أجابت نسبة ٥٥٪ من المبحوثين بأنهم يتوقعون بقاءهم دون عمل أقل من عام. |
| • أجابت نسبة ٣٦٪ من المبحوثين بأنهم يتوقعون بقاءهم دون عمل من عام إلى عامين. |
| • أجابت نسبة ٩٪ من المبحوثين بأنهم يتوقعون بقاءهم دون عمل من عامين إلى ثلاثة. |
| • أسباب البقاء دون عمل بعد التخرج أسباب البقاء دون عمل وفق استجابات المبحوثين تشير بيانات جدول ٨ |

١. أجاب عدد ٢٠٩ يمثلون نسبة ٤٣٪ بأن سبب أن فرصة العمل في وظائف الحكومة صارت تتأخر لسنوات.
٢. أجاب عدد ٢٠٩ يمثلون نسبة ٤٣٪ بأن بسبب أن العادات والتقاليد تفضل أنواع معينة من الوظائف.
٣. أجاب عدد ١٨٩ يمثلون نسبة ٣٩٪ بأن بسبب أن الموروث الاجتماعي بفضل العمل الحكومي لضمان الراتب.
٤. أجاب عدد ١٨٩ يمثلون نسبة ٣٩٪ بأن بسبب أن شركات القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية.
٥. أجاب عدد ١٥٨ يمثلون نسبة ٣٢٪ بأن بسبب أن فرصة إقامة مشروع خاص تشير بيانات صادف كثير من المعوقات.
٦. أجاب عدد ١٣٦ يمثلون نسبة ٢٧٪ بأن بسبب أن دخول التكنولوجيا أدى إلى عدم الحاجة لكثرة العاملين.

هذا وتفق الدراسة في هذه النتيجة مع توصلت إليه دراسات دراسة محمد ناجي حسن خليفة ١٩٩٥ ، دراسة "أشرف عبد الوهاب": ١٩٩٩ والتي انتهت إلى أن هناك انفصلاً بين التعليم وحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، الأمر الذي صاحبه عدد من الظاهرات الهامة والخطيرة منها البطالة.

• أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية تبين بيانات جدول ٩ أسباب تفضل القطاع الخاص العمالة الأجنبية

١- أجاب عدد ٢١٨ مبحوثاً يمثلون نسبة ٢٦ % أن من أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية أن العمالة الأجنبية أقل في الأجر والرواتب.

٢- أجاب عدد ١٨٩ مبحوثاً يمثلون نسبة ٤٠ % أن من أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية بسبب أن شركات القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية.

٣- أجاب عدد ١٥٢ مبحوثاً يمثلون نسبة ٣١ % أن من أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية العمالة الأجنبية يسهل عليها السيطرة في العمل في الجهد والوقت.

٤- أجاب عدد ١٤٥ مبحوثاً يمثلون نسبة ٣٠ % أن من أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية العادات والتقاليد تتحفظ على عمل الكويتي عند الكويتي.

٥- أجاب عدد ١٣٣ مبحوثاً يمثلون نسبة ٢٧ % أن من أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية العمالة الأجنبية أكثر إجادة ومهارة وقد اتفقت الدراسة فيما خلصت إليه من نتائج من

دور للعمالة الوافدة في زيادة معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي ذكر من تلك الدراسات دراسة (استنابولي، ٢٠٠٤) عن أسباب البطالة التي حدتها في قلة فرص العمل

ومزاحمة العمالة الوافدة دراسة (الملكي، ٢٠٠٧) وقد هدفت إلى التعرف على خصائص مشكلة البطالة في مدينة الرياض وتوصلت إلى أن أسباب البطالة هي انخفاض أجر الوظائف المتاحة، وقلة فرص العمل، وساعات العمل الطويلة وزيادة معدلات الهجرة الداخلية لمدينة

الرياض، دراسة (البنا، ٢٠١٢) التي بينت أن البطالة في المملكة العربية السعودية بطاله هيكلية وأن هناك فجوة في معدل البطالة بين الإناث والذكور وأن العمالة السعودية تتركز في الوظائف

الحكومية ويعتمد القطاع الخاص على الأجانب وذلك بسبب انخفاض الأجر، ودراسة (عبد القوي، ٢٠١٣) على البلدان العربية بصفة عامة وعلى المجتمع البحريني بصفة خاصة الذي حدد

أسباب انتشار البطالة في البلدان العربية في إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ونمو قوة العمل العربية سنوياً وانخفاض الطلب على العمالة العربية عربياً ودولياً، ودراسة

البقل (٢٠١٦) بعنوان: التركيبة السكانية وأثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت.

و دراسة الدليمي والعلواني (٢٠١٧) بعنوان: هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر. مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتغيير السكاني. فمع وجود

أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، بدأت معدلات البطالة بين المواطنين تصل إلى مستويات مقلقة، وخاصة بين الشباب والنساء. ودراسة(العنزي، ٢٠١٨) وقد كشفت نتائج الدراسة أن أهم أثار العمالة

الوافدة على قيمة العمل هي أن العمالة الوافدة تقلل من فرص اكتساب مهارات حرفية، وجود العمالة الوافدة يزيد من الكسل والاتكالية عليهم.

• العقبات التي تواجه إقامة مشروع خاص تكشف بيانات جدول رقم (١٠)

١. أجاب عدد ١٢٨ مبحوثاً يمثلون نسبة ٦٢% أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في بسبب وجود عقبات في الحصول على الأرض لإقامة مشروع أو شركة.
٢. أجاب عدد ١٢٧ مبحوثاً يمثلون نسبة ٦٢% أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في بسبب وجود السوق تسيطر عليه الكيانات الكبيرة في النشاط التجاري والخدمي.
٣. أجاب عدد ١٢٥ مبحوثاً يمثلون نسبة ٥٢% أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في بسبب وجود مغامرة ممكّن تكلّف الكثير والنّجاح غير مضمون.
٤. أجاب عدد ١١٢ مبحوثاً يمثلون نسبة ٣٢% أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في إقامة مشروع خاص يصادف كثيّر من المعوقات.
٥. أجاب عدد ١٠٨ مبحوثاً يمثلون نسبة ٢٢% أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في وجود عقبات مالية لإقامة شركة أو مشروع.
٦. أجاب عدد ٧٢ مبحوثاً يمثلون نسبة ١٥% أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في بسبب وجود ليس لديك خبرة تسمح بإقامة مشروع أو شركة.

• وسائل الحصول على فرص العمل

جدول بيانات جدول رقم ١١ يبيّن وسائل الحصول على فرص العمل

- ١- أجاب عدد ٢١٣ مبحوثاً يمثلون نسبة ٤٤% بأنهم يتّقدّمُونَ حصولهم على فرصة عمل عن طريق التقديم لوظائف حكومية.
- ٢- أجاب عدد ١٦٤ مبحوثاً يمثلون نسبة ٣٣% بأنهم يتّقدّمُونَ حصولهم على فرصة عمل عن طريق عن طريق إعلان.

٣- أجاب عدد ١٥٢ مبحوثاً يمثلون نسبة ٣١% بأنهم يتّقدّمُونَ حصولهم على فرصة عمل عن طريق عن طريق أحد المسؤولين

٤- أجاب عدد مبحوثاً يمثلون ١٤٦ نسبة ٣٠% بأنهم يتّقدّمُونَ حصولهم على فرصة عمل عن طريق السعي للشركات والتقدّم لها

• رؤية المبحوثين للآثار الاجتماعية السلبية لبطالة خريجي الجامعة

كشفت بيانات جدول رقم يبيّن ١٥

١- أجاب عدد ٣٩٠ من المبحوثين يمثلون نسبة ٨٠% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى مشكلات أسرية.

٢- أجاب عدد ٣٤١ من المبحوثين يمثلون نسبة ٧٠% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى سهولة السيطرة عليه.

٣- أجاب عدد ٣٤١ من المبحوثين يمثلون نسبة ٧٠% بأن عدم وجود عمل يؤدي للانحراف.

٤- أجاب عدد ٣٣٢ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٨% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى التواكل والاعتماد على الغير.

٥- أجاب عدد ٣١١ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٩% بأن عدم وجود عمل يجعل المتعطل يشعر بالغضب من المجتمع.

- ٦- أجاب عدد ٣٢١ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٦% بأن عدم وجود عمل يؤدي كثرة والشقاق داخل الأسرة.
- ٧- أجاب عدد ٣٢٤ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٦% بأن عدم وجود عمل يؤدي عدم توفير مطالب حياة المتعطل.
- ٨- أجاب عدد ٣٣٢ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٨% بأن عدم وجود فرصة عمل يؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية.
- ٩- أجاب عدد ٣٣٠ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٥% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى فقدان الأصدقاء.
- ١٠- أجاب عدد ٣٣١ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٧% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى اتساع الفروق بين أفراد المجتمع.
- ١١- أجاب عدد ٣١٣ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٤% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى العزلة والانسحاب من المجتمع .
- ١٢- أجاب عدد ٣٣٠ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٧% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى عدم الانتماء.
- ١٣- أجاب عدد ٣٠٨ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٣% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى تأخر سن الزواج والعنوسة السلبية لبطالة خريجي الجامعة.
- ١٤- أجاب عدد ٣٠٤ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٢% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى الجريمة والانحراف .
- ١٥- أجاب عدد ٢٧٥ من المبحوثين يمثلون نسبة ٥٦% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى الحرمان من حقوق الأفراد في المعيشة.
- ١٦- أجاب عدد ٣٣٠ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦٧% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى عدم المشاركة المجتمعية.
- ١٧- أجاب عدد ٢٩٨ من المبحوثين يمثلون نسبة ٥٩% بأن عدم وجود عمل يؤدي تؤدي إلى الأمراض الاجتماعية.
- ١٨- أجاب عدد ٢٩٨ من المبحوثين يمثلون نسبة ٦١% بأن عدم وجود عمل يؤدي تؤدي إلى تعاطي المخدرات.
- ١٩- أجاب عدد ٢٧٥ من المبحوثين يمثلون نسبة ٥٩% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى الاغتراب.
- ٢٠- أجاب عدد ٢٣٦ من المبحوثين يمثلون نسبة ٤٦% بأن عدم وجود عمل يؤدي إلى انتشار السرقات.
- ٢١- أجاب عدد ٢٢٧ من المبحوثين يمثلون نسبة ٤٥% بأن عدم العمل عدم وجود عمل يؤدي إلى التطرف.

هذا وقد اتفقت الدراسة فيم خلصت إليه من نتائج مرتبطة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية مع العديد من الدراسات السابقة التي انتهت إلى نتائج متشابهة ذكر:

دراسة بثينة توفيق الرجب: البطالة والسلوك المنحرف في سوريا – ١٩٩٩ والتي خلصت إلى أن البطالة سبباً مباشراً في الانحراف، وأن نسبة المنحرفين تتفاوت بين الذكور والإناث من حيث شدتها ونوعها،

فمثلاً قد نجد أن نسبة مرتكبي الجنحة مرتفعة بين الإناث عنها بين الذكور، والعكس بالنسبة لمرتكبي الجنائية.

- ١ - أن التعليم له دور هام في نسبة الانحراف حيث أن معظم المنحرفين من الذكور هم من مستوى تعليمي متدني وكذلك الحال بالنسبة للإناث.
- ٢ - توجد علاقة بين فترة البطالة للفرد وبين الانحراف حيث أن معظم أفراد العينة من الذكور والإناث كانوا متعطلين لفترة تزيد على ثلاثة أشهر متصلة.
- ٣ - أن كلاً من الفقر والوضع الاقتصادي المتدني يقومان بدوراً بارزاً في الدوافع لابتکار السلوك المنحرف.

وكذلك تتفق نتائج الدراسة في هذا المتغير مع ما خلصت إليه دراسة " Timothy Howard 1999 " الآثار السلبية بعيدة المدى للبطالة بين الشباب التي انتهت إلى أن الآثار السلبية للبطالة على مستوى المعيشة والكسب والدخل تبدأ في التضاؤل وتسكن مع مرور الوقت. وكذلك دراسة Martella and Maass.2000 (والتي توصلت إلى أن العاطلين أكثر انخفاضاً في مستويات الرضا عن الحياة والسعادة وانخفاض احترام الذات مقارنة مع مجموعات العاملين والطلاب. وكذلك أقل نجاحاً في إدارة وتنظيم الوقت. واتفقت مع نتائج دراسة Friedland and Price. 2003) والتي توصلت إلى أن العاطلين يعانون من انخفاض مستويات الصحة وأكثر تعرض للأمراض المزمنة وأن ذوي الدخل المخفض أكثر عرضة للاكتئاب وانخفاض المفاهيم الذاتية بالمقارنة مع العاملين على نحو كافٍ، وتتفق نتائج الدراسة مع ما خلصت إليه دراسة (البكر، ٢٠٠٤) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة البطالة والجريمة وقضايا المخدرات، وتبليور هذه العلاقة من خلال الحالة التعليمية للمتعطلين عن العمل، بحيث كلما انخفض المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة. كما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (Zahrani 2004) حول أثر البطالة على العلاقات الأسرية، توصل فيها إلى أن البطالة يمكن أن يسبب العديد من المشاكل داخل الأسر، مثل عدم التواصل والتوتر النفسي، مما يؤدي إلى العلاقات الأسرية السلبية.

واتفقت مع دراسة (الزيبي، ٢٠٠٨) فقد ثبت منها أن البطالة كانت سبباً في تورط هذه الفئة بجرائم اقتصادية، وكان من أبرز هذه الجرائم "جرائم سرقة السيارات، جرائم سرقة المنازل، جرائم سرقة المحلات التجارية". وأخيراً تتفق الدراسة فيما خلصت إليه من مشكلات اجتماعية مع ما انتهت إليه دراسة "عبد الرؤوف الضبع، ٢٠٠٩" التي انتهت إلى: يصاحب حالة التعطل عند الشباب مشكلات على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي تؤكد نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية بين مخرجات التعليم ونمو معدلات البطالة، كما تؤكد النتائج أيضاً وجود علاقة بين تنظيم سوق العمل ونمو ظاهرة البطالة إذ أن معظم الذين اشتغلوا أو معظم المستغلين إنما حصلوا على أعمالهم عن طريق وساطة الأهل والمعارف، وقد أكدت نتائج تلك الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التعطل والمشكلات على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي. وعلى مستوى المشكلات المجتمعية. فإن نتائج الدراسة تقر بوجود علاقة بين البطالة وأشكال الانحراف الآتية: السرقة – تعاطي المخدرات السوداء – تعاطي السموم البيضاء – الاغتصاب

- التطرف الديني – التطرف السياسي – الانحرافات الجنسية – ممارسة الرذيلة – الابتعاد عن العادات الدينية.
- رؤية المبحوثين لتأثير عدم وجود فرصة للعمل يؤدي إلى ضعف الولاء للوطن
تشير بيانات الجدول رقم ١٦ إلى أن عدد ٢١٠ مبحوثاً من طلاب الكليات النظرية بأن عدم وجود فرصة للعمل يؤدي إلى ضعف الولاء للوطن ويمثل هؤلاء غالبية أفراد العينة، بينما أجاب عدد ١٨٦ من طلاب الكليات العملية بأن عدم وجود فرصة للعمل يؤدي إلى ضعف الولاء للوطن.
 - تفسير المبحوثين لعدم وجود فرصة للعمل يؤدي إلى ضعف الولاء والانتماء للوطن جدول رقم ١٧:
 - أجاب عدد ٣٩٨ من المبحوثين يمثلون نسبة ٨٢% بأن البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني حيث لا يجد الشباب الجامعي فرص عمل مناسبة لهم ولا يستفيد من موارد بلاده.
 - أجاب عدد ٣٧٥ من المبحوثين يمثلون نسبة ٧٧% بأن البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني حيما لا يجد الشباب المسكن المناسب.
 - أجاب عدد ٣٤٤ من المبحوثين يمثلون نسبة ٧١% بأن البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء بسبب وجود الواسطة والمحسوبيّة في الحصول على فرصة عمل.
 - أجاب عدد من المبحوثين يمثلون نسبة ٧١% بأن البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني بسبب الفساد الاقتصادي.
 - أجاب عدد ٣٤ من المبحوثين يمثلون نسبة ٧٦% بأن البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني ضعف مستوى الخدمات.
- وتنقق نتائج الدراسة مع دراسة مصطفى - ١٩٩٣ . والتي توصلت أن البطالة تؤثر تأثيراً إيجابياً على متوسط درجة اغتراب شباب الخريجين، وأن للبطالة تأثيراً إيجابياً على متوسط درجة الانحراف الاجتماعي للخريجين. وتأثيراً إيجابياً على متوسط درجة العداونية عند الخريجين. حيث تؤثر البطالة تأثيراً إيجابياً على متوسط درجة اللامبالاة عند الخريجين. كما تؤثر البطالة تأثيراً إيجابياً على متوسط درجة عدم الانتماء عند الخريجين.

ملخص النتائج:

تشير بيانات جدول رقم ١ أن عينة الدراسة قد شملت المستويات الاقتصادية المختلفة فقد شملت الدراسة عدد ٤٨٤ حالة غطت كل المستويات الاقتصادية وبنسبة تكاد تمثل المجتمع الكويتي تمثيلاً صحيحاً، وشملت الدراسة الطلاب الفئات العمرية المختلفة على الذكور والإناث وقد كان عدد الذكور ١٨٦ مبحوثاً يمثلون نسبة ٢٢٪ وجاء عدد الإناث بعدد ٢٩٨ مبحوثاً يمثلون نسبة ٧٨٪. واشتملت عينة البحث على طلاب الكليات النظرية والعملية من الذكور والإناث ومن ثم فإن عينة البحث تكون قد غطت طلاب الجامعة في الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإناث في الكليات النظرية والعملية.

- تعددت استجابات المبحوثين في الإجابة على توقعاتهم لفرص العمل بعد تخرجهم حيث البقاء لفترة من الزمن دون عمل.
- وظيفة في القطاع الحكومي في ذات تخصصك الدراسي.
- العمل في وظيفة في القطاع الخاص في ذات تخصصك الدراسي.
- العمل في وظيفة في القطاع الحكومي في غير تخصصك الدراسي.
- العمل في وظيفة في شركة خاصة في غير تخصصك الدراسي.
- مشروع خاص بك تقوم على تأسيسه في غير تخصصك الدراسي.
- العمل في مشروع خاص لأحد من العائلة في ذات تخصصك الدراسي.
- العمل في مشروع خاص بك تقوم على تأسيسه في ذات تخصصك الدراسي.

أسباب البقاء دون عمل وفق استجابات المبحوثين:

- أن سبب أن فرصة العمل في وظائف الحكومة صارت تتأخر لسنوات.
- العادات والتقاليد تفضل أنواع معينة من الوظائف.
- أن الموروث الاجتماعي بفضل العمل الحكومي لضمان الراتب.
- أن شركات القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية.
- أن فرصة إقامة مشروع خاص يصادف كثيراً من المعوقات.
- أن دخول التكنولوجيا أدى إلى عدم الحاجة لكثره العاملين.

أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية

- أن العمالة الأجنبية أقل في الأجر والرواتب
- أن شركات القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية
- العمالة الأجنبية يسهل عليها السيطرة في العمل في الجهد والوقت
- العمالة الأجنبية العادات والتقاليد تحافظ على عمل الكويتي عند الكويتي
- العمالة الأجنبية أكثر إجاده ومهارة

العقبات التي تواجه إقامة مشروع خاص:

- أن عقبات إقامة مشروع خاص تتمثل في بسبب وجود عقبات في الحصول على الأرض لإقامة مشروع أو شركة.

- وجود السوق تسيطر عليه الكيانات الكبيرة في النشاط التجاري والخدمي.
- تكلف الكثير والنجاح غير مضمون.
- إقامة مشروع خاص يصادف كثيراً من المعوقات.
- وجود عقبات مالية لإقامة شركة أو مشروع.
- عدم وجود خبرة تسمح بإقامة مشروع أو شركة.

وسائل الحصول على فرص العمل:

يتوقعون حصولهم على فرصة عمل عن طريق التقدم لوظائف حكومية
٥ - يتوقعون حصولهم على فرصة عمل عن طريق أحد المسؤولين
عن طريق السعي للشركات والتقدم لها
عن طريق إعلان

• رؤية المبحوثين للأثار الاجتماعية السلبية لبطالة خريجي الجامعة تمثلت الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية للبطالة في المتغيرات التالية:

عدم وجود عمل يؤدي إلى مشكلات أسرية، وسهولة السيطرة عليه من قبل أفكار متطرفة، ويؤدي للانحراف ، ويؤدي إلى التواكل والاعتماد على الغير، يجعل المتعطل يشعر بالغضب من المجتمع، ويؤدي كثرة والشقاق داخل الأسرة

ويؤدي عدم توفير مطالب حياة المتعطل، ويؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية ويؤدي إلى فقدان الأصدقاء، ويؤدي إلى اتساع الفروق بين أفراد المجتمع ويؤدي إلى العزلة والانسحاب من المجتمع، ويؤدي إلى عدم الانتفاء ويؤدي إلى تأخر سن الزواج والعنوسه ، ويؤدي إلى الجريمة والانحراف، ويؤدي إلى الحرمان من حقوق الأفراد في المعيشة، ويؤدي إلى عدم المشاركة المجتمعية، [ويؤدي تؤدي إلى الأمراض الاجتماعية، ويؤدي تؤدي إلى تعاطي المخدرات، ويؤدي إلى الاغتراب، ويؤدي إلى انتشار السرقات.

رؤيا المبحوثين لتأثير عدم وجود فرصة للعمل يؤدى إلى ضعف الولاء للوطن.

تفسير المبحوثين لعدم وجود فرصة للعمل يؤدى إلى ضعف الولاء والانتماء للوطن.

البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني حينما لا يجد الشباب الجامعي فرص عمل مناسبة لهم ولا يستفاد من موارد بلاده.

- البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني حينما لا يجد الشباب المسكن المناسب.
- البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء بسبب وجود الواسطة والمحسوبيّة في الحصول على فرصة عمل.
- البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني بسبب الفساد الاقتصادي.
- البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني لضعف مستوى الخدمات.

توصيات الدراسة:

توصى الدراسة بإجراء دراسات تتناول دور النظام التعليمي في الكويت في نمو معدلات البطالة.

توصى الدراسة بإجراء دراسات حول المعوقات المختلفة التي تحول دون قيام الشباب الكويتي بإقامة المشروعات الخاصة وبصفة خاصة المعوقات الإدارية والاقتصادية.

توصيات تطبيقية:

توصيات متعلقة بإسهام نظام التعليم في الكويت في نمو معدلات البطالة:

- يتطلب تطوير التعليم لكي يكون الخريج متلائماً مع المعاصرة والتهيؤ للمتغيرات المتوقعة.
- أن خفض معدلات البطالة يتطلب تطوير التعليم لكي يعمل على تنمية المواهب ويستثمرها ويخلق ميزة تنافسية لدى كل فرد.
- أن خفض معدلات البطالة يتطلب إعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب على القوى العاملة.
- أن خفض معدلات البطالة يتطلب توجيه الاستثمار في التعليم لرفع مستوى كفاءة أعضاء هيئة التدريس.
- أن خفض معدلات البطالة يتطلب ربط التعليم بالبيئة واحتياجات المجتمع إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم من التعليم النظري إلى التعليم العملي.
- خفض معدلات البطالة يتطلب إعادة صياغة المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم ليهتم بالجانب العملي.
- أن خفض معدلات البطالة يتطلب أن تتعاون مؤسسات التعليم وتعمل باتساق مع مؤسسات الإنتاج.
- أن خفض معدلات البطالة يتطلب تشجيع المشروعات الصغيرة بتدعمها القروض وتأمينها بواسطة الحكومة وتقديم الخدمات اللازمة لها.

الجدول الاحصائي

١- جدول رقم ١ توزيع عينة البحث حسب المستوى الاقتصادي للأسرة

الجملة	منخفض	متوسط	مرتفع	المستوى الاقتصادي
٤٨٤	٧٨	٢٦١	١٤٥	التكرار

جدول رقم ٢ توزيع عينة البحث حسب ٢ المستوى التعليمي

المجموع	الرابعة	الثالثة	الثانية	مستوى الدراسة
٤٨٤	١٢٣	٢١٥	١٤٦	التكرار

جدول رقم ٣ توزيع عينة البحث حسب فئات السن

الجملة	٢٦ فأكثـر)	٢٤ أقل من ٢٦	٢٤ أقل من ٢٤	٢٢ أقل من ٢٦	السن من ٢٠	فئات السن
٤٨٤	١٢	١٤٨	٢٧٦	٤٨		التكرار

جدول رقم ٤ توزيع عينة البحث حسب النوع

الجملة	أنثـي	ذـكر	النـوع
٤٨٤	٢٩٨	١٨٦	التكرار

جدول رقم ٥ يبيّن توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

الكلية	نوع	كليات نظرية		كليات عملية		الجملة
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	
	التكرار	٩٤	١٣٢	٩٢	١٣٧	٤٨٤

مجال العمل	كليات نظرية	كليات عملية	الجملة	الترتيب
١. العمل في وظيفة في القطاع الحكومي في ذات تخصصك الدراسي.	٣٢	٤١	٦٧	٢
٢. العمل في وظيفة في القطاع الخاص في ذات تخصصك الدراسي.	٣٤	٣٢	٢٣	٤
٣. العمل في مشروع خاص لأحد من العائلة في ذات تخصصك الدراسي.	١١	٢٢	٤٧	٨
٤. العمل في مشروع خاص بك تقوم على تأسيسه في ذات تخصصك الدراسي.	٥	٦	١٧	٩
٥. العمل في وظيفة في القطاع الحكومي في غير تخصصك الدراسي.	٣١	٣٤	٤	٥
٦. العمل في وظيفة في شركة خاصة في غير تخصصك الدراسي.	١٧	٣٤	٢٧	٦
٧. العمل في مشروع خاص لأحد من العائلة في غير تخصصك الدراسي.	٨	٤٥	٣٢	٣
٨. العمل في مشروع خاص بك تقوم على تأسيسه في غير تخصصك الدراسي.	٢١	٢١	١١	٧
٩. البقاء لفترة من الزمن دون عمل.	٦٥	٥٤	٦٧	١

جدول ٧: توقع المبحوثين للبقاء فترة دون عمل بعد التخرج

كليات نظرية	كليات عملية	جملة			
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢١	٣٤	٣٦	٤١	١٣٢	
٢٣	٢٠	٣١	١٣	٨٧	

				٢١	من عامين إلى ثلاثة
٢٤٠	٥٤	٦٧	٥٤	٦٥	الجملة

جدول ٨ أسباب البقاء دون عمل بعد التخرج

الترتيب	الجملة	كليات عملية	كليات نظرية	المتغير.	
١	٢٠٩	٥٤	٥٩	٥٢	٤٤ بسبب أن فرصة العمل في وظائف الحكومة صارت تتأخر سنوات.
٤	١٨٩	٤٥	٥٦	٣٤	٥٤ بسبب أن شركات القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية.
٥	١٥٨	٢٧	٤٤	٤٣	٤٤ بسبب أن فرصة إقامة مشروع خاص يصادف كثير من المعوقات.
٢	٢٠٩	٤٣	٥٤	٥٤	٥٨ بسبب أن العادات والتقاليد تفضل أنواعاً معينةً من الوظائف.
٣	١٨٩	٤١	٥٩	٣٤	٥٥ بسبب أن الموروث الاجتماعي بفضل العمل الحكومي لضمان الراتب.
٦	١٨٩	٤٥	٥٤	٣٢	٥٨ بسبب أن المجتمع يفرض البعد عن بعض الأعمال اليدوية.
٧	١٣٦	٣٢	٤٣	٢٧	٣٤ بسبب أن دخول التكنولوجيا أدى إلى عدم الحاجة لكثره العاملين.

جدول ٩ أسباب تفضيل القطاع الخاص العمالة الأجنبية

الترتيب	الجملة	كليات عملية	كليات نظرية	المتغير	
٣	١٥٢	٢٨	٤٥	٢٦	٥٣ بسبب العمالة الأجنبية يسهل عليها السيطرة في العمل في الجهد والوقت.
٥	١٣٣	٢٥	٤٢	٢٨	٣٨ العمالة الأجنبية أكثر إجادة ومهارة.

٤	١٤٥	٣٤	٤٧	٣١	٣٣	العادات والتقاليد تحفظ على عمل	- ٣
٢	١٨٩	٤٥	٥٦	٣٤	٥٤	بسبب أن شركات القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية.	- ٤
١	٢١٨	٥٨	٥٩	٤٣	٥٨	العمالة الأجنبية أقل في الأجر والرواتب.	- ٥

جدول رقم (١٠) العقبات التي تواجه إقامة مشروع خاص

الترتيب	جملة	كليات نظرية	المتغير		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
			ذكور	إناث									
١	١٥٨	٢٧	٤٤	٤٣	٤٤	احتمال البقاء بدون عمل بسبب أن فرصة إقامة مشروع خاص يصادف كثيراً من المعوقات.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٦٨	٤	١٠٨	٢١	٢٧	٣٢	٢٨	بسبب وجود عقبات إدارية في الحصول على التصريح بالمشروع.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٨١	٢	١٢٨	٢٢	٣١	٣٣	٣٢	بسبب وجود عقبات في الحصول على الأرض لإقامة مشروع أو شركة.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٧٠	٨	١١٢	٢١	٣٢	٢٦	٣٣	بسبب وجود المنافسة شديدة.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٧٩	٥	١٢٥	٢٤	٣٦	٢٧	٣٨	بسبب وجود مغامرة ممكّن تكلّف الكثير والنجاح غير مضمون.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٨٠	٣	١٢٧	٢٢	٣٢	٣٢	٤١	بسبب وجود السوق تسيطر عليه الكيانات الكبيرة في النشاط التجاري والخدمي.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٧٢	٧	١١٤	٢١	٣٦	٣٤	٢٣	بسبب وجود ليس لديك خبرة تسمح بإقامة مشروع أو شركة.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٠٠	١	١٥٨	٢٧	٤٤	٤٣	٤٤	فرصة إقامة مشروع خاص يصادف كثيراً من المعوقات.	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث

جدول رقم ١١ يبيّن وسائل الحصول على فرص العمل؟

				كليات نظرية	كليات عملية		
	الترتيب	الجملة		ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث	المتغير
٨٨	١	٢١٣		٦٥	٣٧	٧٧	٣٤
							١ عن طريق التقدم لوظائف حكومية.
٦٣	٣	١٥٢		٣٤	٣٢	٦٥	٢ عن طريق أحد المسؤولين.
٦٠	٤	١٤٦		٣٥	٣٧	٤٥	٣ عن طريق إعلان.
٦٨	٢	١٦٤		٣٢	٣٣	٦٥	٤ السعي للشركات والتقدم لها.
		٢٤٠		٥٤	٦٧	٥٤	الجملة من يتوقع البقاء دون عمل بعد التخرج.

جدول رقم ٣ يبيّن كيفية إسهام نظام التعليم في الكويت في نمو معدلات البطالة

				كليات نظرية	كليات عملية		
%	الترتيب	الجملة		ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث	المتغير
٦٣	٣	٣٠٦		٨٧	٧٦	٦٧	٧٦
							١ اهتمام التعليم وتركيزه على الجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي.
٥٩	٤	٢٨٤		٧٦	٨٦	٦٩	٥٦
							٢ يوجد انفصال بين أعداد المقبولين سنوياً بالجامعات واحتياجات سوق العمل.
٦٥	٢	٣١٩		٨٧	٧٧	٧٦	٧٩
							٣ يوجد انفصال بين محتوى التعليم والبيئة واحتياجات المجتمع وسوق العمل.
٦٥	١	٣١٩		٦٩	٨٧	٧٦	٨٧
							٤ مسؤولية التعليم عن وجود فائض في خريجي بعض التخصصات وعجز في خريجي البعض الآخر في أن واحد.
٥٦	٦	٢٧٢		٧٣	٦٩	٧٦	٥٤
							٥ عدم فاعلية التدريب المهني والتحويلي لتلبية احتياجات

								سوق العمل الداخلي.
٥٧	٥	٢٧٤	٧٢	٧٦	٧١	٦٥	١	عدم التوازن بين اعداد الخريجين والوظائف المتاحة
٥٥	٧	٢٦٨	٦٧	٦٨	٦٧	٦٦	١	أنسام المقررات الدراسية بالبعد عن الواقع .
٤٤	٨	٢١٦	٦٦	٦٥	٧٦	٥٤	١	إهمال جوانب تعليمية فنية يحتاجها المجتمع.

جدول رقم (١٤) يبيّن رؤية المبحوثين للعوامل التي تسهم في تقليل معدل البطالة

الترتيب	%	الجملة	كليات عملية		كليات نظرية		المتغير
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٦	٦١	٢٩٦	٦٥	٧٨	٧٧	٧٦	تطوير التعليم لكي يكون الخريج متلائم مع المعاصرة والتهيؤ للمتغيرات المتوقعة في المستقبل.
٤	٦٤	٣١٠	٦٧	٩٨	٦٨	٧٧	تطوير التعليم لكي يعمل على تنمية المواهب ويستمرها ويخلق ميزة تنافسية لدى كل فرد.
٣	٦٥	٣١٥	٦٩	٨٣	٧٦	٨٧	إعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب على القوى العاملة.
٧	٦٠	٢٩٣	٧٣	٧٦	٧٧	٦٧	توجيه الاستثمار في التعليم لرفع مستوى كفاءة أعضاء هيئة التدريس
٢	٦٧	٣٢٦	٧٢	٧٨	٨٩	٨٧	ربط التعليم بالبيئة واحتياجات المجتمع إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم من التعليم النظري إلى التعليم العملي
١	٨٠	٣٩٠	٧٦	٦٩	٧٦	٦٩	إعادة صياغة المناهج الدراسية في مختلف مراحل

								التعليم ليهتم بالجانب العملي.	
٥	٦٣	٣٠٥	٥٧	٧٦	٨٧	٨٧	٨٧	أن تتعاون مؤسسات التعليم وتعمل باتساق مع مؤسسات الإنتاج	
٨	٥٨	٢٨٣	٧٨	٦٩	٦٧	٦٩	٦٩	تشجيع المشروعات الصغيرة بتدعيم القروض وتأمينها بواسطة الحكومة وتقديم الخدمات اللازمة لها.	

جدول رقم يبيّن ١٥ رؤية المبحوثين للآثار الاجتماعية السلبية لبطالة خريجي الجامعة

%			كليات نظرية	كليات عملية					
	الترتيب	جملة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المتغير
٦٨	٤	٣٣٢	٧٩	٨٧	٧٧	٧٧	٨٩	٨٩	- عدم وجود عمل يؤدي إلى التواكل والاعتماد على الغير.
٥٠	١٩	٢٢٧	٨٨	٧٧	٧٦	٧٦	٩٦	٩٦	- عدم العمل عدم وجود عمل يؤدي إلى التطرف.
٦٩	٦	٣١١	٧٩	٦٦	٧٤	٧٤	٩٢	٩٢	- عدم وجود عمل يجعل المتعطل يشعر بالغضب من المجتمع.
٧٠	٢	٣٤١	٨٧	٧٨	٧٨	٧٨	٩٨	٩٨	- عدم وجود عمل يؤدي إلى سهولة السيطرة عليه من قبل أفكار متطرفة.
٨٠	١	٣٩٠	٧٧	٩٨	٧٦	٧٦	٨٩	٨٩	- عدم وجود عمل يؤدي إلى مشكلات أسرية.
٦٦	٨	٣٢١	٨٩	٨٧	٦٦	٦٦	٧٩	٧٩	- عدم وجود عمل يؤدي كثرة والشقاق داخل الأسرة.
٦٦	٥	٣٢٤	٧٨	٨٨	٧٧	٧٧	٨٤	٨٤	- عدم وجود عمل يؤدي عدم توفير مطالب حياة المتعطل
٧٠	٣	٣٤١	٨٩	٧٧	٨٨	٨٨	٨٧	٨٧	- عدم وجود عمل يؤدي للانحراف.
٦٨	٦	٣٣٢	٨٧	٧٩	٩٩	٩٩	٦٧	٦٧	- عدم وجود فرصة عمل يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية.
٦٨	٧	٣٣٠	٨٩	٨٨	٧٦	٧٦	٧٧	٧٧	١٠ عدم وجود عمل يؤدي إلى فقدان الأصدقاء.

٦٤	٩	٣١٣	٧٨	٧٥	٨٣	٧٧	عدم وجود عمل يؤدي إلى العزلة والانسحاب من المجتمع	١١
٦١	١٣	٢٩٨	٦٨	٧٦	٧٥	٧٩	عدم وجود عمل يؤدي إلى عدم المشاركة المجتمعية	١٢
٥٩	١٤	٢٩٨	٧٨	٧٧	٧٨	٦٥	عدم وجود عمل يؤدي تؤدي إلى الأمراض الاجتماعية.	١٣
٦٢	١١	٣٠٤	٨٧	٨٥	٧٧	٥٥	عدم وجود عمل يؤدي إلى الجريمة والانحراف.	١٤
٦١	١٥	٢٩٨	٧٨	٧٦	٧٩	٦٥	عدم وجود عمل يؤدي إلى تعاطي المخدرات.	١٥
٤٦	١٧	٢٣٦	٧٨	٧٨	٤٦	٣٤	عدم وجود عمل يؤدي إلى انتشار السرقات.	١٦
٦٨	٩	٣٣٠	٧٧	٧٨	٨٨	٨٧	عدم وجود عمل يؤدي إلى عدم الانتماء.	١٧
٥٩	١٦	٢٧٥	٨٧	٦٦	٦٤	٥٨	عدم وجود عمل يؤدي إلى الاغتراب	١٨
٦٣	١٠	٣٠٨	٨٧	٧٧	٦٧	٧٧	عدم وجود عمل يؤدي إلى تأخر سن الزواج والعنوسية	١٩
٦٨	٨	٣٣١	٨٩	٧٧	٧٧	٨٨	عدم وجود عمل يؤدي إلى اتساع الفروق بين أفراد المجتمع.	٢٠
٦٨	١٢	٣٣٠	٧٧	٨٧	٨٨	٧٨	عدم وجود عمل يؤدي إلى الحرمان من حقوق الأفراد في المعيشة.	٢١

جدول رقم (١٦) يبيّن رؤية المبحوثين لتأثير عدم وجود فرصة للعمل يؤدي إلى ضعف الولاء للوطن

كليات عملية		كليات نظرية		النكرار
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٩٩	٨٧	١١٢	٩٨	نعم

جدول رقم ١٧ يبيّن تفسير المبحوثين لعدم وجود فرصة للعمل يؤدي إلى ضعف ولاء وانتماء للوطن

كليات نظرية	كليات عملية	

			الترتب	الجملة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	المتغير	
٨٢			١	٣٩٨	٩٧	٩٨	٩٤	١٠٩	البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني بسبب عدم وجود فرص عمل مناسبة لهم لا يستجد من موارد بلاده.	
٧١			٦	٣٤٤	٧٨	٧٨	٩٩	٨٩	البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء بسبب وجود الواسطة والمحسوبيّة في الحصول على فرصة عمل.	
٧٥			٥	٣٦٦	٩٦	٨٩	٩٢	٨٩	البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني بسبب الفساد الاقتصادي.	
٧٦			٤	٣٧١	٧٨	٩٨	٩٩	٩٦	البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني ضعف مستوى الخدمات	١
٧٧			٣	٣٧٥	٨٧	٨٧	١٠٢	٩٩	البطالة تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني حيما لا يجد الشباب المسكن المناسب .	

المراجع

١. أبو الفتوح أحمد: (١٩٩٨) نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، الطبعة (٢) ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ١٣.
٢. أبوزيد أحمد وآخرون (٢٠٠٢): دراسات مصرية في علم الاجتماع، القاهرة، مركز البحث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.
٣. أبوفراج أشرف عبد الوهاب(١٩٩٩): نظم التعليم وبطالة قوة العمل – دراسة ميدانية لبطالة المتعلمين في الريف، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب حلوان، ١٩٩٩.
٤. استنبولي إبتسام (٢٠٠٤) تحديد حجم البطالة وأسبابها وسبل علاجها: دراسة وصفية لواقع البطالة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب.
٥. الأشتر أحمد : (١٩٩٦) الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٣٧.
٦. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا(١٩٩٦) قضية البطالة وتوفير فرص العمل "دراسات ووثائق" الجزء الأول- شركة مطابع الطوبجي التجارية، عام ١٩٩٦م، ص ٣٧.
٧. أمين جلال: (١٩٩٧)الاقتصاد القومي – مقدمة لدراسة النظرية النقدية ، دار ميريت للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٤٠.
٨. البقلي، أحمد عبد العزيز. (٢٠١٦). التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ٢٢، العدد ٤٧، ٧٥، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
٩. البكر محمد عبدالله البكر (٢٠٠٤) أثر البطالة في البناء الاجتماعي مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٢، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
١٠. البنا محمد محمد البنا (٢٠١٢) البطالة بين السعوديين الأنواع والابعاد والحلول، مجلة آفاق جديدة، جامعة المنوفية، كلية التجارة
١١. البنك المركزي الكويتي <https://www.cbk.gov.kw/ar>
١٢. التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٥
١٣. التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٥م.
١٤. جوارتني جيمس ، ريتشارد ستروب : الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص ، (١٩٩٩) ت : عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ص ٢٠٦.

١٥. حبيب عبد المنعم محمود حبيب(1991)) مشكلة البطالة ومعالجتها بالحلول غير التقليدية، مجلة التنمية الإدارية العدد، ١٥ سبتمبر عام ١٩٩١ م.
١٦. حسان حسن محمد وآخرون (٢٠٠٢) : التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، المنصورة، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٢ م.
١٧. حسن عبدالباسط محمد حسن(١٩٨٩) : اصول البحث الاجتماعي مكتبة وهبة القاهرة ١٩٨٩ م.
١٨. حسين عبد القوي محمد حسين (٢٠١٢) الداخلية، الأكاديمية الملكية لشرطة) البطالة المشكلة والعلاج ، مملكة البحرين
١٩. خليفة محمد ناجي حسن، " مشكلة البطالة في مصر وإستراتيجية المواجهة "، رسالة ما جستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٥ م.
٢٠. الخواجة ليلى الخواجة (١٩٨٩) دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر في سلوى سليمان (محرر) البطالة في مصر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة- القاهرة .
٢١. الدباغ بشير وعبد الجبار الجرمود(٢٠٠٣) : مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى ، ص ٣٩١ .
٢٢. الدليمي، على أحمد، والعواي، السيد على كريم. (٢٠١٧). هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩ ، العدد ١٩ ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.
٢٣. راتب نجلاء عبد الحميد (١٩٩٩)؛ الانتماء الاجتماعي للشباب المصري- دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، القاهرة، مركز المحوسبة للبحوث والتدريب والنشر.
٢٤. رمضان أحمد وآخرون (٢٠٠٤)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر ، القاهرة، ص ٣٢ .
٢٥. رمضان، محمد على. (١٩٨٥). تطور التركيبة السكانية في الكويت بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ وآفاق توازنها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ١٧ ، العدد ٦٧ ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر.
٢٦. رمضان، محمد على، والمسلم، مروة جاسم. (٢٠١٤). تحديات الملامح الأساسية لسكان الكويت: التغيرات والتطلعات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٤٠ ، العدد ١٥٢ ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، يناير.
٢٧. زكي رمزي : (١٩٩٧)، الاقتصاد السياسي للبطالة ، في : مجلة عالم المعرفة ، العدد(٢٢٦) ، الكويت ، أكتوبر ص ٣٩ .
٢٨. زين العابدين عز الدين، " اقتصاديات مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها في مجالات الأمن الاجتماعي " رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٦ م.
٢٩. الزين، إبراهيم بن محمد (٢٠٠٨) ، بطالـة المتعلـمين فـي المجتمع السـعودي حـجمـها خـصائـصـها آثـارـها اـجـتمـاعـيةـ وـاـقـتـصـادـيـةـ وـأـمـنـيـةـ" ، مؤـتمرـ أـزـمـةـ الـبـطـالـةـ فـيـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ المعـهـدـ الـعـرـبـيـ لـلـتـخطـيطـ بـالـكـوـيـتـ، وـعـقـدـ فـيـ مـدـيـنـةـ الـفـاهـرـةـ.
٣٠. سعود على المالكي، (٢٠٠٧) خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

٣١. السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة^١، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، عدد مارس ٢٠٠٩ ، الجداول من ١ . جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢١ مجلس الأمة دولة الكويت.
٣٢. السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة^١، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، عدد مارس ٢٠٠٩ .م.
٣٣. السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة^١، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، عدد مارس ٢٠٠٩ ، الجداول من ١ . جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢١ مجلس الأمة دولة الكويت.
٣٤. السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة^١، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، عدد مارس ٢٠٠٩ .م.
٣٥. شانون ديفيد أ. (٢٠٠٨) : الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية ، ت : صلاح محمد سليمان عزب، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ١١.
٣٦. الشتوي، سعاد على. (٢٠١٤). التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في منطقة سرت، فكر وإبداع، ج ٨٩، رقم ٨٩، رابطة الأدب الحديث، نوفمبر.
٣٧. الشتوي، سعاد على. (٢٠١٤). التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في منطقة سرت، فكر وإبداع، ج ٨٩، رقم ٨٩، رابطة الأدب الحديث، نوفمبر.
٣٨. الشهابي، عمر هشام. (٢٠١٤). سكان الخليج: مظاهر الخلل وآليات المواجهة، آفاق للنشر والتوزيع، الكويت.
٣٩. الضبع عبد الرؤوف (٢٠٠٩): المشكلات الاجتماعية – دراسات سوسيولوجية، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٤٠. عابدين محمود عباس (٢٠٠٠) : علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص ٣٦.
٤١. عبد الكريم البشير : (٢٠٠٤) (تصنيفات البطالة ومحاولات قياس الهيكلية والمحبطة منها ، في : مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد الأول ، ص ١٥٢ .
٤٢. العنزي، سامي مناور. (٢٠١٨). أثر العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية مطبقة في مدينة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٩، الجزء ٣، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، بياني.
٤٣. غنام، مها ناجي. (٢٠١٦). مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٤ ، العدد ١ ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
٤٤. فرجاني نادر (1999) (سياسة التشغيل في البلدان العربية – الجزء الأول- الدراسات الأساسية، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، منظمة العمل الدولية، البطالة المفهوم والقياس بالتركيز على حالة مصر، م، ص ٣٩٥ .
٤٥. الفزارى محمد احمد، البطالة وأثارها السلبية في إعاقة تنمية الموارد البشرية دراسة تطبيقية على سلطنة عمان (وزارة الخدمة المدنية)، دراسة مقدمة للحصول على درجة

- العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، ٢٠٠٤.
٤٦. كارل غيورك تسين : (٢٠٠٦) الرخاء المفقر- التبذير والبطالة والعوز ، ترجمة: عدنان عباس علي ، الطبعة الأولى ، مج (١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، الإمارات ، ص ١٦٠.
٤٧. الكندري، يعقوب يوسف. (٢٠٠٦). محددات الأمان الاجتماعي للمجتمع الكويتي: سوسبيو ثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٢، العدد ١٢٠، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
٤٨. الكواري، نورة يوسف مبارك. (١٩٩٤). التركيبة السكانية في دولة قطر: الواقع ومقترنات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.
٤٩. الكواري، نورة يوسف مبارك. (٢٠٠٥). التركيبة السكانية في دولة قطر: الواقع ومقترنات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية، العدد ١٤، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
٥٠. مازن سلوى عبد العزيز مازن: ١٩٩٦ مشكلات الشباب المصري – دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من طلبة وطالبات جامعة مصرية، القاهرة، دار مايا للطباعة والنشر ، ص ٥.
٥١. المالكي سعود على المالكي، (٢٠٠٧م، خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية، رسالة ماجستير غير منشور) الرياض كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
٥٢. المحيميد، أحمد بن عبد الكريم. (٢٠١٦). أثر تحولات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ٢٣، العدد ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، سبتمبر.
٥٣. المغازى أحمد فؤاد المغازى (٢٠١٢) واقع البطالة في الوطن العربي ، مركز) أسبار للدراسات والبحوث والإعلام-
٤٤. المكتب الاحصائي لمنظمة العمل الدولية ١٩٩٤ : التعطل مفاهيمه وطرق قياسه في الأشعوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) التعطل في دول الأسكندرية الأردن.
٥٥. مكرم كمال فتوح مصطفى "تأمين البطالة في ظل اقتصاديات السوق الحرة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية" ، رسالة دكتوراه في التأمين، جامعة المنوفية، ٤ . ٢٠٠٤.
٥٦. مناور سامي . (٢٠١٨). أثر العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية مطبقة في مدينة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد الجزء ٣ ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، يناير.
٥٧. الموسوي ضياء مجيد : (٢٠٠٧) الاقتصاد النقي ، دار الفكر ، الجزائر، ص ٤٢.
٥٨. نشرة إحصاءات الهجرة ٢٠١٩ ، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت.
٥٩. وديع محمد عدنان : (٢٠٠١) التعليم وسوق العمل – ضرورات الإصلاح ، سلسلة أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص ص ٦٩ – ٧٣ .
٦٠. ورسويك:((١٩٩٦)) البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، ترجمة : جامعة كارينوس ، بنغازي – ليبيا ، ص ٣٥.

1. Andrzej Kapiszewski (2001), Nationals and Expatriates.. Population and Labour Dilemmas of the Gulf Cooperation Council States , Ithaca Press , London , June.
2. Camille B. Wortman and Others 1992: "Psychology", Fourth Edition, Mcgraw INC, New York, , P.410.
3. **David Begg et autres;**" Macroéconomie, "Dunod,2e édition , Paris,1999,PP:213-
4. **Edmond MalinVand;** "Théorie Marcoéconomique _____ - comportement,"croissance- Dunod,Paris France ,1981,P.65.
5. Ervin Staub 2003: "The Psychology of Good and Evil", Cambridge University Press, U.S.A, , P. 219
6. Ervin Staub: "The Psychology of Good and Evil2003", Cambridge University Press, U.S.A, , P. 219 Sara Hamza , Migrant Labor in the Arabian Gulf. (2015). A Case Study of Dubai , UAE , The Journal of Undergraduate Research at the University of Tennessee , Volume 6 , Issue 1 , April.
7. Friedland, D. S. & Price, R. H. (2003). Unemployment: Consequences for the Health and Well-Being of Workers.
8. ILO ,(2009). International Labour Migration and Employment in the Arab Region , Thematic paper Prepared For The Arab Employment Forum 19 – 21 October
9. Lai, J. & Chan, R. (2002). The Effects of Job-Search Motives and Coping on Psychological Health and Re-Employment: A Study of Unemployed Hong Kong Chinese International Journal of Human Resource Management, 13 (3), pp. 465- 183.
10. Martella, D. & Mass, A. (2000). Unemployment and Life Satisfaction: The Moderating Role of Time Structure and Collectivism. Journal of Applied Social Psychology, 30 (5), pp. 1095-1108.
11. Nasra M. Shah , Migration to Kuwait. (2007). Trends , Patterns and Policies , Paper Prepared for the Migration and Refugee Movements in the Middle East and North Africa , The Forced Migration & Refugee Studies Program The American University in Cairo, Egypt , 23- 25October.
12. Peter H. martorella1996: Elementary Social studies, London. p14

13. Philip Arrestis and Malcom Sawyer ; " New consensus-New Keynesianism and the Economic of the Third way an international on new Keynesian Economics conference," Berlin, 2002, P.P.39-45.
14. Philippe Fargues and Nasra M. Shah. (2018). Migration to the Gulf Policies in Sending and Receiving Countries , Gulf Research Centre Cambridge , University of Cambridge , UK, First publis
15. Stanley John (2015), Conceptualizing Temporary Economic Migration To Kuwait.. An analysis of Migrant Churches Based on Migrant Social Location , Journal of The International Association Studies , Mission Studies , Volume 32 , Issue 2
16. Timothy Howard 1999: "The long – Term Effects of youth unemployment", PHD, The university of North Carolina, North Carolina,.
17. Zahrani, A.N. (2004). Unemployment in Saudi Arabia, Iam Al-Eqtesaad, vol. 233.

Unemployment and its social and political effects A prospective study
for a sample of Kuwait University students The problem of the study

Dr. Mohamed manef

mohamedmanef92@gmail.com

Abstract:

Unemployment is a social phenomenon that exists in all societies, whether it is from industrial societies or others. The rates and forms of unemployment differ from one society to another. This is mainly due to the extent of the ability of the economic system of those countries to create real job opportunities for groups of young people seeking work. However, the matter differs in the Gulf Cooperation Council countries in general and in the State of Kuwait in particular, as it is characterized by an economy that enables it to find wide job opportunities and is able to absorb all numbers of workers. Young people who are able to work and seek it, confirms that fact that the economic system in Kuwait provides job opportunities for expatriate workers in various fields, and expatriate workers contribute a large proportion of employment in various sectors of work and services in the State of Kuwait, and if this is the reality, then the main question that represents The problematic of the current study, why is there unemployment among Kuwaiti youth? What are the social effects of Kuwaiti youth unemployment?

Keywords: unemployment, Kuwait University students, social effects of unemployment